المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

العدد مآئة و تسعة - كانون الثاني ٢٠٢٢

No. 109 Jan. 2022

نتمنى أن يكون العام الجديد 2022 عام التغيير الشامل وبناء الدولة المدنية الديمقراطية والعدالة الإجتماعية

الأفتتاحية

الحرية الشخصية

زهير كاظم عبود

اغلب الشرائع والدساتير والمواثيق الانسانية تؤكد على قضية الحرية الشخصية ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ أكد على الحرية الشخصية في المادة الثانية منه من خلال المساواة وعدم التمييز بان : لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

و في المادة (١٨) وما بعدها اكد على ان لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة .

وفي المادة (١٩) أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية .

وفي المادة (٢٠) منه : (١) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. (٢) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما .

وانسجاما مع ماورد أعلاه فأن الدستور العراقي أكد في المادة (١٥) منه على حق الفرد في الحرية ، وفي المادة (١٦) ان لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين ، وحماية لتلك الحرية اكد الدستور على ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، وحظر الحجز مطلقا ، وان حرية الإنسان وكرامته مكفولة ومصونة من قبل الدولة ، ومنح القانون لحرية التعبير عن الرأي مكانة خاصة اذ الزم الدولة باحترامها وتوفير مستلزماتها ، وشملت تلك الحرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر ، وحرية تأسيس وعمل الاحزاب السياسية وحرية الاتصالات بأنواعها ، وان العراقي حر في الالتزام بالأحوال الشخصية حسب ديانته ومعتقده واختياره ، وان لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة .

ان ممارسة حرية التعبير يجسد بشكل عملي المناخ الصحي للتطبيق الديمقراطي عمليا في المجتمع ، وتدفع خطوات التطبيق العملي لتطوير هذه المفاهيم بما يساند ويعزز المجتمع الحر والديمقراطي بشكل فاعل .

ويثار الجدل واسعا حول مديات ومساحة هذه الحريات ، وغالبا ما يتم التجاوز عليها من قبل السلطات التنفيذية ، وفي أحيان أخرى أيضا يتم الالتفاف عليها او اساءة فهمها وتفسيرها ، غير ان قاعدة اساسية وقانونية اكد عليها الدستور يمكن ان تكون المرتكز الاساسي التي تقف عليها قضية الحريات ، ومنها الحرية الشخصية والتي تكمن في إعمال مبدأ المساواة بين الناس بغض النظر عن قومياتهم او اديانهم او مذاهبهم او اجناسهم او عقائدهم ، وقضية المساواة ترتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ ضمان الكرامة والحقوق ، وهذين المبدأين الدستوريين يمكن أن يؤسسا القاعدة المتينة التي يرتكز عليها بنيان الحرية الشخصية في دولة تحترم القوانين .

ان تحديدا لمفهوم الحرية الشخصية يظهر ضمن تصور مساحة هذه الحرية وضمن حيز التطبيق الفعلي والواقعي ، سواء في حرية التعبير او الاعتقاد أو في حرية الجسد أو في حرية المساواة بين الناس ، وهناك انماط من الحرية الشخصية تتعلق بالحقوق الطبيعية للبشر ، وهذه الحقوق لا يمكن أن تتقادم او تنتهي بأي حال من الأحوال ، غير أن ما يقرره الدستور من انماط وأشكال الحريات المضمونة تتفرع الى العديد من هذه الأشكال كحرية حصانة البيوت وحصانة السيارات باعتبارها ملكا شخصيا لها حرمة خاصة وحرية

التتمة في ص 17

المنتدى الديمقراطي العراقي
مجلة دورية
تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum
Periodical magazine Interested
of Human right, Elemente of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة
عبد الخالق زنكَنه

E-mail :
iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

الوضع في العراق عشية العام الجديد

د. فالح الحمراني

يودع العراقيون عاما آخرا بمشاعر الاحباط، وإنهيار تطلعاتهم المشروعة لبناء العراق الذي كانوا يأملون به بعد انهيار الديكتاورية، عراق ديمقرطي وعادل، تتعامل فيه الدول على أساس المساوات مع كافة مكونات المجتمع والقوى السياسية، ولن تكون جزء من العملية السياسية، بل تركز على إدارتها .

ولا تبعث خصائص الوضع الذي تشكل في البلاد في نهاية عام ٢٠٢١، على عقد الأمل بتجاوز الأزمة المستفحلة التي تنهش أركان ومؤسسات الدولة، ولم تتجادل القوى والأحزاب التي تمسك بقرار الدولة على سبل انقاذ البلد، وتوجهات برامج إصلاحية اجتماعية واقتصادية وسياسية لاخراج البلد من الأزمات المستدامة، بل على توزيع المناصب الأكثر التي تعود بحصة أكبر من المال وترسخ النفوذ، والأنشغال في القضايا الثانوية على حساب قضايا البلد المصيرية .

استمر الوضع العسكري السياسي في العراق عشية عام ٢٠٢٢ الجديد معقدا. و على الاغلب سيتم ترحيل للعام القادم الأزمة المزمنة، والمنهجية التي يعيشها البلد . وسوف تستمر التناقضات بين القوى السياسية الرئيسية إزاء العديد من القضايا الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية، قائمة. وستخيم على البلاد تداعيات النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية المبكرة التي أجريت في ١٠ أكتوبر، والتي اكتسبت منحى تناحريا في « البيت الشيعي» عقب نشرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية في ٣٠ تشرين الثاني. ورفضت الأحزاب الشيعية التي هُزمت في الانتخابات ، تلك النتائج وطالبت بمراجعة نتائج التصويت. كما عكرت محاولة اغتيال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الأجواء في البلاد والتي يربطها الكثيرون بموجة من الاشتباكات الدموية في وسط بغداد بين مسؤولين أمنيين وأنصار أحزاب ومنظمات احتجاجا على نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة ، وإلى أن هناك قوى معروفة في غير راضية عن الإصلاحات الديمقراطية الجارية ومحاربة الفساد في البلاد .. علاوة على ذلك لم تظهر افاق تفاؤل لتحسين الوضع الصعب في الاقتصاد الوطني وعلى وفق كافة المؤشرات سيظل العراق في العام يعاني العراق من أزمة عميقة في جميع أنظمة دعم الحياة. وسيواصل النقص الحاد في المياه والكهرباء في البلاد. والملاحظ ان الأشهر الماضية شهدت انخفاضا ملموسا عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا -. ومن دون شك ستواصل داعش أنشطتها الأجرامية الإرهابية في العام القادم، في مختلف مناطق البلاد. وستستمر العديد من القضايا العالقة في تعقيد العلاقات بين الحكومة الفيدرالية في بغداد وقيادة إقليم كردستان العراق .

ويودع العراق عام ٢٠٢١ المنتهي على قرع قنابل العدوان التركي و انتهاكه لحرمة أجواء وأراضي البلد، فقد واصلت القوات المسلحة التركية في الاشهر الأخيرة عملياتها العسكرية في شمال العراق ضد قوات حزب العمال الكردستاني .

وينتهي العام وتشكيلات الجيش والميليشيات العراقية، وبدعم من طيران التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة ، تواصل قصف ملاجئ ومعاقل إرهابيي داعش في مختلف أنحاء البلاد وضربها ، وعلى الرغم من ان القوات الحكومية تقوم بشكل منتظم بعمليات عسكرية وخاصة لمكافحة الإرهاب في مناطق مختلفة من العراق من أجل تحديد والقضاء على الإرهابيين في مخابئهم، فإن الإجراءات العسكرية وإجراءات مكافحة الإرهاب ضد مقاتلي داعش، كقاعدة عامة، هي عمليات صغيرة الحجم، نظرًا لإنخفاض عدد تشكيلات قطاع الطرق الارهابيين. ويجري البحث بنشاط عن الإرهابيين وقادتهم ومخازن الأسلحة والذخائر والمعدات والمواد الغذائية واحتجازهم.

وعلى وفق المراقبين العسكريين سيواصل داعش يشكل تهديدًا خطيرا لقوات الأمن وسكان البلد. وتنفيذ عمليات إرهابية في مناطق عديدة من البلاد، وخاصة في المناطق بين بغداد وأربيل كما يستمر الارهابيون بشن هجمات على منتسبي الجيش العراقي ومسؤولي صيانة القانون والميليشيات الموالية للحكومة ، ونظموا هجمات ضد المدنيين ، واختطفوا أشخاصًا ودمروا البنية التحتية. ويرى مراقبون أن داعش «تسعى جاهدة لاستخدام الوضع الاقتصادي لإعادة تأسيس وجود أو محاولة إعادة تأسيس وجود في المناطق الأكثر تضررا من الانكماش الاقتصادي.» وبحسب الخبراء ، فإن الخلايا النائمة «لا تزال لديها أنصار بين السكان ويمكنها حشد قواتها بعد انسحاب الولايات المتحدة وحلفائها». ، وقام مقاتلو داعش في الآونة الأخيرة بتغيير تكتيكاتهم، حيث نفذوا هجمات مستهدفة واختطاف الناس وزرع الألغام في الطرق. وبالتالي ، فإن التوترات المستمرة وعدم الاستقرار السياسي المتزايد في العراق سيوفران لداعش أرضًا خصبة للتجنيد والهجمات الجديدة والتوسع .

ونفذت القوات الأمنية العراقية ، الشهر الماضي ، سلسلة عمليات اعتقلت على إثرها عناصر وأنصار التنظيم الإرهابي. على سبيل المثال، في ٢ تشرين الثاني تمكنت القوات الأمنية من اعتقال ١٠ من أعضاء داعش خلال عمليات منفصلة في محافظات بغداد وديالى والأنبار. واعتقلت القوات الأمنية العراقية ٤ من مقاتلي داعش خلال عملية في محافظة ديالى في ٥ تشرين الثاني في ٦ تشرين الثاني، ألقت وحدات من جهاز مكافحة الإرهاب العراقي القبض على ٦ إرهابيين في عمليات متفرقة في محافظات بغداد وصلاح الدين والأنبار وديالى .

وبشكل عام يغادر العراق العام المنتهي وهو بحاجة ماسة الى تعزيز القدرات الأمنية ، فحسب تقديرات الخبراء أن تقدم العمليات العسكرية والخاصة ضد مسلحي داعش ، تظهر أن القدرة القتالية للقوات المسلحة العراقية للجيش والميليشيات الشيعية والبيشمركة لا تزال، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ، ليست في المستوى المطلوب، مما يجعل أولئك الخبراء « يتشككون في استعداد العراق مواجهة التهديد الداخلي بنفسه».

وفي هذا السياق كان مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع الأمريكية قدر نشر في ٥ تشرين الثاني الماضي، «تقريره الأكثر انتقادا» لقوات الأمن العراقية حتى الآن. ويغطي التقرير الفترة من يونيو إلى سبتمبر ٢٠٢١. ويشير إلى انتشار الفساد في قوات الأمن وضعف المستوى القيادي. بالإضافة إلى ذلك ، «تقوض فعالية الهيئة الفرعية للتنفيذ من خلال الانتقام الشخصي ، فضلاً عن الخلافات بين وحدات الهيئة الفرعية للتنفيذ ووزارة الدفاع ووزارة الشؤون الداخلية» .

وظهرت مع نهاية العام مؤشرات على تفعيل العلاقات العراقية / الروسية حيث ناقش الممثل الخاص للرئيس الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا ، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف في نهاية تشرين الثاني في بغداد مع القيادة العراقية «مهام زيادة تعزيز النطاق الكامل للعلاقات الودية التقليدية بين روسيا والعراق ، بما في ذلك الحفاظ على حوار سياسي نشط وتعزيز التعاون متبادل المنفعة في قطاع الوقود والطاقة. والمجالات العسكرية التقنية «. وفي هذا السياق ، أعرب الجانب الروسي عن أمله في إيجاد حلول لجميع القضايا الناشئة على الأجندة الوطنية في إطار حوار شامل يهدف بالدرجة الأولى إلى تشكيل حكومة عراقية جديدة في وقت مبكر على أساس توازن المصالح المشروعة لجميع الأطراف و القوى السياسية والجماعات العرقية والطائفية في البلاد «. الأساسية للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة «. وأكد بوجدانوف دعوة الرئيس فلاديمير بوتين لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لزيارة موسكو. « ومن خلال تبادل متعمق لوجهات النظر حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك ، تم التركيز على مهام مواصلة الكفاح الفعال ضد الإرهاب الدولي. ، وكذلك حل الأزمات وحالات الصراع في الشرق الأوسط ، بما في ذلك في سوريا، ولبنان، وفي منطقة الخليج العربي وفي الأراضي الفلسطينية .

حكومة التوافق أو حكومة الأغلبية بحكم الواقع الدستوري

سالم روضان الموسوي *

في ظل أزمة الانتخابات الحالية نجد انفسنا نتنقل من حال إلى اخر حيث بدأنا في تعديل القوانين الانتخابية ثم دخلنا في ضجيج الدوائر الانتخابية ووصلنا إلى الطعن بتزوير الانتخابات، وزاد منسوب الضجيج إلى ان اصبح ضجيج قضائي بدل ما كان شعبي وسياسي ، والان وبعد ان شارف القضاء الدستوري ممثلاً بالمحكمة الاتحادية العليا على حسم الطعون نجد ان مرحلة جديدة من ضجيج السياسة قد بدأ في الظهور ويتمثل في تشكيل الحكومة حيث يسعى الجميع للحصول على الكتلة النيابية الأكثر عدداً، حتى يكسب فرصة ترشيح رئيس الوزراء القادم ، وكل فريق قدم ما يساعد مشروعه منهم من طلب الكتلة الأكثر عدداً ليشكل حكومة أغلبية والآخر يدعو إلى حكومة توافقية ، ولأسباب ومبررات يستند اليها كل فريق، لكن كل هذا الضجيج الذي صدع الرؤوس وهذا التزاحم والتنافر بين الفائزين في الانتخابات، التي كانت محل شك وطعن في نزاهتها وشفافيتها، هل منحنا حكومة أغلبية أم حكومة توافقية، وهل ستشكل فرقاً في عطائها في ضوء الواقع الدستوري، أرى إنها لا تشكل أيُ فرقٍ وانهما سيان في العطاء أو العمل ولا يوجد بينهما فرق واضح للأسباب الآتية :

ان التزاحم للحصول على الكتلة النيابية الأكثر عدداً سواء ممن انفرد بها من فريقٍ او تحالفٍ واحد للوصول اليها أو من عددٍ من الفرقاء حتى وان كانوا على شقاق ونفرة، فان من يصل اليها سوف لن يحصل على أي امتياز دستوري سوى انه يتولى ترشيح رئيس الوزراء القادم إلى رئيس الجمهورية الذي سيكلفه بتشكيل الحكومة وعلى وفق أحكام المادة (٧٦/أولا) من الدستور التي جاء فيها الاتي (يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشرَ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية) وهذه الميزة للكتلة الأكثر عدداً لا تعني إنها ستكلف بتشكيل الحكومة لان تشكيلها يجب ان يترك إلى رئيس الوزراء المكلف من رئيس الجمهورية وعلى وفق أحكام المادة (٧٦/ ثانياً من الدستور التي جاء فيها الاتي (يتولى رئيس مجلس الوزراء المكلف، تسمية أعضاء وزارته، خلال مدةٍ أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف) .

اذا افترضنا ان رئيس الوزراء المكلف سيكون في دائرة الكتلة التي رشحته فهل تتمكن تلك الكتلة من توفير الأغلبية المطلقة في مجلس النواب لنيل الحكومة الثقة، الجواب يأتي من الواقع الدستوري الراهن بعدم إمكانية ذلك، لان مفهوم الأغلبية المطلقة بموجب اخر تفسير للمحكمة الاتحادية العليا في قرارها العدد ٩٠/اتحادية/٢٠١٩ في ٢٠٢١/٤/٢٨ بانها أكثر من نصف العدد الفعلي لأعضاء مجلس النواب، بمعنى ان تحصل الحكومة على أصوات اكثر من (١٦٣) نائب، فهل أي من المتنافسين حصل في الانتخابات على (١٦٣) مقعد في مجلس النواب القادم؟ الجواب كلا ، اذن سوف يعود للتوافق مع كتل أو شخصيات برلمانية أخرى للوصول إلى هذا العدد، وبلا شك ومن خلال المعلن عبر وسائل الإعلام فان الجميع لديه مطالب للحصول على مكاسب في التشكيل الحكومي المقبل، ولابد من توفيرها لهم حتى يمضي رئيس الوزراء نحو نيل الثقة ، وبذلك عدنا إلى مبدأ التوافق من جديد وهو الوجه الآخر للمحاصصة، ومن ثم لم نحقق الغرض من ثورة المحتجين في وصول حكومة وطنية تمثل رأي الأغلبية البرلمانية التي بدورها تمثل رأي الأغلبية الشعبية على فرض نزاهة الانتخابات !!

ومن خلال ما تقدم نجد ان التوافق هو اصل التشكيل القادم ولا يمكن لنا الوصول إلى حكومة الأغلبية الوطنية المعبرة عن طموح الشعب، لان الآليات الدستورية رسخت هذه الأعراف الدستورية عندما جعلت دور الكتلة الأكثر عدداً ينحصر في ترشيح شخص رئيس الوزراء فقط، وتركت امر تشكيل الحكومة اليه وتحت رحمة مجلس النواب بكتله وتياراته المتنافرة ، ولنا في تجربة تولي السيد عادل عبدالمهدي وما بعده ومن ثم الكاظمي خير دليل على ان التوافق هو المهيمن على المشهد الدستوري في العراق، وما سياتي لا يختلف ولا يحيد عن سابقاته وسوف لن يعطينا أي امل في تغيير الواقع، وما يطرحه الجميع هو شعارات لتسويق شخوصهم ليس إلا ، لانهم اسهموا بشكل أو بآخر في إنتاج قوانين انتخابية تراعي مصالحهم وليس مصلحة الشعب، ويقول بعض كتاب الفقه الدستوري (بان الأكثرية الناجمة مباشرة من صناديق الاقتراع عقب تحالف او ميثاق انتخابي بين تشكيلات سياسية متعددة تعتبر اكثر صلابة واكثر دواماً من من الاكثريات الناتجة عن ائتلافات نيابية) وعلى وفق ما ذكره اوليفيه دوهاميل و ايف ميني في كتابهم (المعجم الدستوري) وهو من (منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ـ طبعة بيروت الأولى عام ١٩٩٦ـ صفحة ١٢٠) وجميع من فاز بأصوات انتخابية في الانتخابات الأخيرة سوف يذهب إلى أكثرية نيابية وليس لأكثرية انتخابية وبذلك هشاشته هي السمة الغالبة عليه ومن ثم تكون المصالح الحزبية والفئوية متوفرة ، لان من كان يملك يسعى لإبقاء من يمثله ، ومن يريد ان يملك يسعى للحصول على مقاعد لمن يمثله، ومن كان يملك واصبح الآن في زيادة لملكيته يسعى لتعظيمها ومن ثم الهيمنة على كل مقدرات البلد، حيث لم يذكر أي ائتلاف او كتلة انتخابية في برنامجها إنها ستغير من أدواتها الفاعلة في المشهد الحكومي، بل على العكس إنها قدمت هذه الأدوات على إنها أساس عملها القادم مما ولد الانطباع لنا باننا لسنا في طور التغيير وإنما في طور التدوير ، وبذلك ان كانت حكومة توافقية أو حكومة أغلبية فانهما سيان في ضوء واقعها الدستوري والفعلي ، وأما عن العلاج لهذه الأزمة المغلقة والتي تدور في فلك ضيق ، فهو التعديل الدستوري لآليات الانتخابات وشكل النظم السياسي وكيفية اختيار الحكومة وسائر المفاصل الأخرى في سلطات الدولة كافة بعد ان تتم دراسة المشاكل التي ولدتها النصوص الدستورية الحالية بدراسات مستفيضة وعلمية من ذوي الاختصاص بعيداً عن الأهواء السياسية .

* قاضٍ متقاعد

حانَ الوقتُ لتشكيلِ المُعارضة البرلمانيَّة لحمايةِ الديمقراطيَّة

نزار الحيدر *

*من مصلحةِ العراق أَن تُغادر القِوى السياسيَّة طريقة تشكيل الحكومات السَّابقة والتي امتدَّت مدَّة [١٨] عام المُنصرمة والتي كانت تعتمد المُحاصصة والتَّوافق بنسبة [١٠٠٪] من خلال مُشاركة كُل مجلس النوَّاب في الحكومة .

من المصلحةِ أَن يُغادروا الطَّريقة القديمة ويجرِّبُوا أُخرى جديدة أكثر عقلانيَّة وحِرصاً على النِّظام السِّياسي الديمقراطي باعتماد فكرة تقسيم البرلمان إلى أغلبيَّة [٥٠+١] تُشكِّل الحكومة وأقليَّة [٥٠-١] تذهب إلى المُعارضة، وأَنَّ كِلا الأغلبيَّة والأقليَّة تتشكَّلان من قِوى وكُتلٍ نيابيَّةٍ للمُكوِّنات الثَّلاثة .

ينبغي عليهم مُغادرةَ طريقتهم القديمة طَوعاً أفضل لهُم وللبلادِ من أن يُغادرونَها كُرهاً، فالوضع السِّياسي والأمني والإجتماعي والإقتصادي والأخلاقي لا يتحمَّل الاسترسال مع الفساد والفشل وسياسة تصفير المسؤوليَّات والتستُّر مُدَّة [٤] سنوات أُخرى إذا تشكَّلت الحكومة القادِمة بنفسِ الطَّريقة ! .

*الَّذين يتباكَونَ على وحدةِ [البيت الشيعي] كونهُم الأغلبيَّة في مجلس النوَّاب! لماذا لم يبكُوا على نسبة الـ [٨٥٪] التي قاطعت الإنتخابات الأخيرة لعدم ثقتها بمُجملِ العمليَّة السياسيَّة؟!.

لماذا لم يبكُوا على الأغلبية البرلمانيَّة التي ظلَّوا يُشكِّلونها طِوال المُدَّة الماضية من دونِ أن يلمسَ المكوِّن أيَّ إنجاز ملموس وواضح على الأرض فأضاعُوا بالتَّالي كُلَّ فُرص الإعمار والبناء والتَّنمية ؟ ! .

لماذا لم يبكُوا على [٩٠٠٠] مشروع وهمي كُلُّها في مُحافظات المُكوِّن ؟ ! .

لماذا لم يبكُوا على محافظاتهِم التي ما زالت تفتقر إلى أبسط شرُوط الحياة الإنسانيَّة الكريمة ؟ ! .

لماذا لم يبكُوا على نسبةِ الفَقر والبطالة وانتشار المخدِّرات في صفُوف الشَّباب والمُراهقينَ في محافظاتهِم المظلُومةِ ؟!.

إنَّهم يبكُونَ على السُّلطة والنُّفوذ والإمتيازات التي سيخسرُونها إذا ذهبُوا للمُعارضة ! .

يبكونَ على مصائرهِم التي ينتظرُونها بعد قُرابة عقدَينِ من الفسادِ والفشل عندما يُنادي المُنادي بأسماءِ [العجُول السَّمينة] لتقِفَ خلفَ القُضبان لمواجهةِ العدالةِ لينالُوا مصيرهم العادل جزَّاء ما اقترفوهُ من جرائمَ بحقِّ [المُكوِّن] الذي حاولُوا استدرارَ عواطفهِ بالإعترافِ بالفشلِ تارةً وبذرف دموع التَّماسيح أمامَ الملأ طلَباً للصَّفحِ والعفوِ تارةً أُخرى .

ومن أجلِ أَن لا يُتاجر أَحدٌ فإنَّ كُلَّ هذا الكلام مقصودٌ فيهِ كُلَّ العِصابة الحاكِمة ومِن كُلِّ القِوى السياسيَّة، الشيعيَّة والسنيَّة والكرديَّة، إنَّما نخصُّ بالذِّكر [شيعة السُّلطة] لما كانُوا يمثلونهُ من أملٍ وحلُم ظلَّ يُراود ضحايا النِّظام الطَّائفي! نظام المقابر الجماعيَّة وحمَلات تنظيف السُّجون!.

*لا أدري لماذا يفترض [شيعة السُّلطة] أَنَّهُ ليس بالإمكان توحيد [البيت الشيعي] إلا إذا اشتركُوا جميعهُم في الحكومةِ ؟! .

ما معنى هذهِ المُتلازمة ا لسَّخيفة ؟ ! .

لماذا لم يفترضُوا أَنَّ وجودهُم تحت قُبَّة البرلمان للتَّشريع والرَّقابة هي الفُرصة الأكبر والأهم للتَّعاون والإتِّحاد والإنسجام والتَّنسيق من أجلِ تحقيقِ المصالح القوميَّة العُليا للبلادِ وحمايةِ مصالح المُكوِّن؟!.

لماذا لم يترفَّع [شيعة السُّلطة] برُؤيتهِم وعقليَّتهِم وتفكيرهِم ليستوعبُوا مفهوم الدَّولة بدلاً عن مفهوم السُّلطة؟!.

*إنَّ من مصلحتهِم أَن يُشكِّل بعضهُم الحكومة ويذهب آخرون للمعارضة، فإنَّ ذلكَ يحميهم من السُّقوط الجماعي! فعندما اشتركُوا كلُّهم بالحكومات السَّابقة لم يتركُوا لنا مجالاً للدِّفاع عنهُم عندما تورَّطوا جميعهُم بالفسادِ والفشل، إذ لا يمكنُ أَن نُحمِّل بعضهُم المسؤوليَّة ونستثني آخرين كونهُم جميعهُم مُشتركُونَ في الحكومةِ .

أَمَّا إذا انقسمُوا إلى مُوالاة ومُعارضة كما يقولُونَ فسيفسحونَ لنا الفُرصة للدِّفاع عن النَّاجح بإنجازاتهِ ومُهاجمةِ الفاشل بإخفاقاتهِ .

بمعنى آخر؛ سنكونُ أمامَ فُرصةٍ لمُكافأةِ النَّاجح ومُعاقبة الفاشِل .

وعندما تحينُ الإنتخابات مرَّةً أُخرى فإنَّ بالإمكانِ التَّمييز بين النَّاجح والفاشل على اعتبار أَنَّهم لم يكونُوا جميعهُم في السُّلطةِ إذا فشِلت .

كما أَنَّنا سنسمع في هذهِ الحالةِ أصواتاً برلمانيَّةً مُعارضةً تُراقب وتُحاسب وتُعاقب وتفضح وتكشف الأسرار والمستور فلا تتستَّر ليميزَ الشَّارع الخبيث من الطيِّب، فـ {لَا يَكُونُ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَزْهِيداً لِأَهْلِ الْإِحْسَانِ فِي الْإِحْسَانِ وَتَدْرِيباً لِأَهْلِ الْإِسَاءَةِ عَلَى الْإِسَاءَةِ وَأَلْزِمْ كُلَّا مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ} كما يَقُولُ أميرَ المُؤمنينَ (ع) وكُلُّ ذلك استعداداً للمُشاركة الإنتخابيَّة الواعية المبنيَّة على الخبرة والتَّجربة في المرَّة القادمة لإنزال العقوبة بالفاشلينَ بإسقاطِهم وإثابة النَّاجحينَ بتجديدِ الثِّقة بهِم .

*مالنا كُلَّما إختلفَ إثنان وصفنا الأمرَ بأَنَّهُ خِلافٌ شخصيٌّ؟! لماذا لا نقولُ أَنَّهُ خلافٌ سياسيٌّ أو فكريٌّ أو منهجيٌّ أو حتَّى عقائديٌّ مثلاً ؟! .

إنَّ التَّرويجَ لشخصنةِ الخلافات أُسلوبٌ يلجأ إليهِ الخصُوم للتَّقليل من قيمةِ الحقائق التي يسوقُها الطَّرف الآخر، ومُحاولةٌ منهم لتنزيهِ الذَّات ممَّا يسوقهُ الطَّرف الآخر من أدلَّةٍ وإثباتاتٍ وغير ذلكَ في إطار الخِلاف .

كذلكَ فإنَّ التَّرويج للشَّخصنةِ يُرادُ منها .

* Nahaidar@hotmail.com

رؤية واقعية لمرحلة ما بعد الإنتخابات

طالب قاسم الشمري

اقولها لا اريد ان احمل نفسي وزر غيري، ولن استشهد هنا بكلام اي احد، بل اذكر ما تناوله السياسيون في كل موقف وتصريح.. واعي تماما انها(الى حد ما) شجاعة في القول ، وتصريحهم هو كالتالي:(اثبتت الكتل السياسية واحزابها والنخب الحاكمة في العراق فشلها في بناء الدولة بسبب عدم قدرتها على بناء العملية السياسية الديموقراطية الحقيقية المطلوبة) .

ما يجب معرفته ، انهم بهذا الفشل وضعوا الشعب العراقي في بؤر الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست على امن الوطن والمواطن، المجتمعي والقومي وتعايشهم السلمي بعد ان اخذ القادة والسياسيين طوائفهم الى غير مواقعها الوطنية والانسانية المسؤولة، وخندقوها ورسموا لها اهداف غير اهدافها المطلوبة وبالتالي تفاقمت الازمات المستعصية بعد ان تضخمت واصبحت اكبر من حجمهم واستعصت عليهم وعجزوا عن حلها اوالتخفيف من حدتها، ازمات وكوارث حلت على العراق والعراقيين بسبب صراعات الكتل السياسية واحزابها على سلطات الدولة مفضلين مصالحهم ومنافعهم السياسية والشخصيه الغير مشروعة على المنافع الوطنية العليا والتي انتجت لنا زمر الفساد والفاسدين فيما نراهم اليوم عاجزين عن لملمة الاوضاع وردم الخنادق والفجوات الخطيرة بعد ان ادى خراب المشهد السياسي في العراق الى خراب الدولة وتراجع وانحسار سلطاتها وتردي ادائها واصبحت شبه عاجزة عن اصلاحها حالها والايفاء بالتزاماتها الوطنية والتعامل مع الدول الاقليمية والدولية بندية ومن منطلق سيادي وطني يبرهن على رصانة الدولة العراقية وهو مطلب وطني شعبي عراقي .

بيئة متشظية

هكذا بيئة سياسية واجتماعية وامنية حتما تصبح حاظنة طبيعية لكل التناقضات، بيئة نمت وترعرعت وتضخمت فيها افة الفساد التي زادت من فقر العراقيين وتفاوتهم الطبقي ودمرت العدل والانصاف و عيشهم المشترك ، وهي ذاتها عوامل ومناخات وظروف اسقطت هيبة الدولة وهجرت كفاءاتها الوطنية .

لقد نالت كل هذه الاضطرابات من استقرار حياة العراقيين وعلى جميع المستويات، وفي خضم كل هذه الإحداث ما زالة الكتل السياسية واحزابها وتياراتها تعمل من اجل تجسيد واقع المحاصصة التي تحقق منافع ومصالح هذه الكتل السياسية واحزابها وتياراتهاوالتي يراد من خلالها (المحاصصة) تجسيد وتعميق وتجذير الخنادق الطائفية والمذهبية والعنصرية التي تؤدي بالنتيجة الى تفكيك العراق ارضا وشعبا، فيما العراقيون ينشدون القيادات السياسية والطبقات الحاكمة ويدعونهم التنازل للوطن ولشعبهم من اجل الحفاظ على وحدة العراق والعراقيين واحترام الديمقراطية وحمايتها .

لقد عرض الفساد السياسي العراقيين إلى شتى أنواع النكبات والاحداث المؤلمة على مدى ما يقرب عقدين من الزمن ومازال القادة والسياسيين يلوحون بين حين واخر بافلاس الدولة والعجز الشديد في موازناتها خاصة وبالامس القريب خرج علينا وزير المالية لينذر بالاخطار التي تواجه العراق في السنين القليله المقبلة بسبب اقتصادنا الريعي الذي تتحكم فيه اسواق النفط ناهيك عن الديون التي اثقلت كاهل العراقيين و التي ستواجهها الاجيال القادمة بدلا عن انتاج وبناء عملية سياسية ديموقراطية و حكومة وطنية مهنية علمية قوية تتمكنمن اعادة بناء الدولة وهيبتها واستعادة عافيتها لتتمكن من ممارسة مهامها في فرض القانون وتحقيق حياة بامكانها تحقيق تكافئ الفرص للعراقيين وكل هذه المنحنيات الخطيرة السلبية والازمات المتحققة والضعف بسبب العيش تحت وطأة قادة وسياسيين واحزاب ونخب اثبتت واعترفت بفشلها وعلى لسان قادتها في السر والعلن بانها عجزت عن تقديم الخدمات للعراقيين وحل ازماتهم وتفكيكها والانتصار عليها وهذا ناتج عن الاخفاقات والفشل في ادارة العملية السياسية .

قد يتبادر سؤال مهم في الاذهان ما معنى وفائدة اعتذار واعتراف القادة والسياسيين بفشلهم ونحن ما زلنا في اسوء احوالنا وفي خضم كل هذه الاوضاع وميادينها المضطربة نتمسك بالمحاصصة بيت الداء ونحن نشهد النقاشات والحوارات الجارية بعد نتائج انتخابات تشرين بشأن تشكيل الرئاسات الثلاث بشكل عام والحكومة (ونوعها وموديلها) هذه المرة بشكل خاص؟؟ .

بمعنى آخر، مالذي سيجنيه المواطن من سيناريو مكرر في كل مرة وعند كل انتخابات ؟؟ احد المواطنين اجابني : الدولار سيصعد اسعار المواد في الاسواق ستنطلق بمكوك فضائي نحو السماء، ستتأخر الرواتب ومعها اجور العمال البسطاء.. وستهبط مستويات المعيشة لكل فقير في العراق الى قعر العوز.. وعندما ستتشكل الحكومة بعد اتفاق الاطراف المستفيدة سنعود الى الحال الذي سبق الانتخابات !!.

كل هذه المارثونات والصراعات تعني تحديد مستقبل العراق والعراقيين الذين تعودوا على مثل هذه النقاشات والحوارات بل الصراعات، وخبروها ويعرفون جدواها مسبقا ورغم ذلك هم ينتظرون نتائج هذه الحوارات التي تقلق العراقيين وتشغل بالهم وتشعرهم بالمخاطر على حاضرهم ومستقبلهم، اضف لذلك اختلاف الظروف على الصعيدين الداخلي والخارجي في الوقت الحاضر .

طموحات مشروعة

العراق والعراقيون بانتظار نتائج تحقق طموحاتهم وترتقي الى تضحياتهم الجسيمة وصبرهم بعيدا عن صراعات المنافع والمصالح الشخصية للاحزاب والكتل السياسية الحاكمة من اجل تجاوز الازمات والاشكاليات

←

السياسية بمعالجات وطنية ايجابية جاده ومقاربتها بالشكل الذي يتلاءم مع ما نواجهه من تحديات .

حتى الان كل هذه الاوضاع هي من دفع بالعراقيين للنزول الى الشارع محتجين منتفضين يطالبون بوضع وصياغة مشروع التغير الشامل في جميع مرافق الدولة والحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم لان حقيقة التعامل مع اي سلطة يجب ان ينطلق من سلوكها اتجاه المواطن والدولة وهذا غائب عن النموذج العراقي الذي يخص التعامل بين المواطن والسلطة ويحدث مثل هذا الخلل بسبب غياب المساءلة الحكومية والثواب والعقاب ما يؤدي الى ضعف علاقة المواطن بالدولة هذه العلاقة التي تقوم وتعتمد على اسس وقواعد وثوابة جوهرية قوية تشكل القاسم المشترك بين الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة والمواطنين والمدخل الاساسي في العلاقة بين الطرفيين والمواطن يشكل المركز المحوري فيها وفي مناهجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورؤها في تطوير التربية والتعليم والثقافة والاداب والفنون وبناء العائله وعمادها المراة والطفل التي تشكل العوامل الاساسية في بناء الامن القومي العراقي .

وقبل كل ذلك مطلوب من كل الاحزاب والتيارات والكتل السياسية تقديم كلا منها مشروعها الخدمي القابل للتطبيق الميداني والعملي لتقديم افضل الخدمات للمواطنيين وكل هذه المطالب هي تحديات كبيره تواجه الاحزاب والتيارات السياسية وتجبرها على قراءة الاحداث والواقع العراقي والبيئة الوطنية السياسية بدقه وموضوعية ومهارة وبعقلية متفتحة ترتقي لمستوى التحديات ومطالب الشعب العراقي من اجل بناء الدولة وقيادتها بكفاءة ووطنية عالية بعيدا عن صراعات المصالح والمنافع والبهرجة الضيقة والفساد الذي افقر العراقيين وبدد ثرواتهم ودمر دولتهم .

تتطلب الاوضاع الان، مراجعة الاحزاب والتيارات السياسية لبرامجها الثقافية والسياسية والتظيمية مراجعة دقيقة جادة وعملية سريعة، من اجل تغيير واقعها الداخلي وبالتالي لتتمكن من كسب ثقة الشارع العراقي وصولا لتحقيق الثقة المتبادلة بينها و بين المواطنيين وهذا يتطلب من جميع التيارات مطالبة اعضاءها الالتزام بضوابط مهنية وسياسيه اخلاقيه وطنيه عالية بعد ان اصبح من الضروري ايضا ان تجلس هذه الاحزاب وتناقش فيما بينها استحضار مسيرتها وتقيم تجاربها للمراحل الماضيا والتعرف على اسباب فشلها في حكم العراق.. هذا الفشل الذي اعترف به كما ذكرنا جميع قادة هذه الاحزاب .

ان احد اهم مشاكل هذه الكتل والاحزاب والتيارات السياسية التي تحكم العراق هي غياب صلب حقيقة الرؤى الستراتيجية لبناء الدولة العراقية المدنية الحديثة التي تعتمد على بناء الهوية الوطنية العراقية بعيدا عن كل المسميات المذهبية العنصرية الطائفية يعني غياب مشروع النهضة الوطني الحقيقي لبناء الدولة الديمو قراطية التي تليق بالعراقيين الشرفاء ودولتهم المدنية، والعراقيين يطالبون بوضع هذه الثوابت الوطنية نصب اعين القادة والسياسيين من اجل بناء دولة قادرة على قيادة البلاد وخدمة العراقيين في مرحلة ما بعد نتائج الانتخابات .

مذبحة جبلة .. استهتار اللغة

عبدالمنعم الأعسم

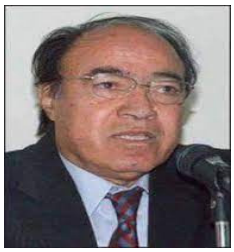

غالبا ما تأتي اللغة الرسمية متأخرة .. متثائبة .. محمولة على ضبط النفس الزائف ، وتجنب الاثارة، والتشكيك بالروايات التي تتناقلها منافذ الاخبار المختلفة.. وتبدأ بالعادة في حساب دقيق «سري» للولاء السياسي للسفاحين والضحايا على حد سواء، وهذا يحتاج الى وقت، وتأمل، واجتماعات مغلقة، ثم الاعلان عن تشكيل اللجان بأشراف «أعلى المستويات» لمعرفة «ملابسات الحادث» .. وكلما ازداد غليان الشارع ارتفعت لسعة اللغة الخجولة، سواء حول منتسب امني يغتصب طفلة، او بصدد منتسب آخر يخطط وينفذ مذبحة لعائلة كاملة بنسائها واطفالها ورجالها وبعض الجيران الذين حملتهم الغيرة على النجدة ..

اللغة هنا .. أعني لغة الدولة الراعية وعناوينها الامنية والقضائية ذات حساسية لا تخطئ.. حميّتها ذات دم بارد، وغضبها مستعارٌ ومصنوعٌ، ومفرداتها باردة مستهترة ، ومن أول كلمة تنكشف فضيحتها، وزيف شفقتها على الضحايا .. القضاء والامن والشرطة واحزابها تصدر بيانات متأخرة لا تخفي محاولة تبرئة النفس من المسؤولية، حيال اجهزة مدللة وتابعة لها ولأصطبلاتها..وكأن حادث جبلة الوحيد والاستثنائي وغير المسبوق في طائفة لا حصر لها من المذابح ، يفلت ، بعدها ، الجناة الحقيقيون من العقاب، فيما تبقى اللغة في مكانها .. عاهرة .. صفيقة .

استدراك :

اليوم الاثنين (موقع ناس-٣ كانون الثاني) قال بيان لمجلس القضاء الاعلى ما يلي : «من خلال التحقيقات التي جرت مع المتهمين تبين سبب حصول الحادث هو بناء على إخبار كاذب من قبل (ابن اخ المجنى عليه / زوج ابنته) نتيجة خلافات عائلية بينهما حيث ادلى بمعلومات غير صحيحة للأجهزة الامنية مدعيا وجود ارهابيين مطلوبين وفقا للمادة (٤ /١) من قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ في دار (المجنى عليه) ليتم مداهمة منزله من قبل الاجهزة الامنية» .. انتهى البيان، دون ان يكمل بان الإبلاغ الكاذب أودى الى مذبحة سقط فيها عشرين ضحية .. كما سقطت سمعة تلك اللغة واصحابها بالحضيض .

ثلاثة معايير للتقدم أو التأخر

محمد عبد الجبار الشبوط

الافراد والمجتمعات والدول في حالة حركة مستمرة : اما الى الامام او الى الخلف ، وهذا ما اشار اليه القران الكريم وهو يقول: لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ. والامر متوقف على ارادة الانسان بدلالة قوله لمن شاء منكم، والخطاب بالجمع تلميح الى ان المقصود هو الحركة الجماعية، اي حركة المجتمع كمجموع وليس فقط حركة الافراد كل على حده ، هذه الحركة لها احتمالان، اما حركة الى الامام، او حركة الى الخلف، اما التقدم او التأخر.والنقطة التي اريد البحث عنها هي كيفية قياس ومعرفة ان هذه الخطوة هي الى الامام او الى الخلف ، ماهو المعيار او المقياس لذلك ؟

معرفة التاريخ تساعدنا على فهم ذلك. فهذه الخطوة، سواء كانت الى الامام او الى الخلف، هي حلقة مترابطة مع غيرها من الحلقات في مسلسل تاريخي طويل ذي طبيعة تراكمية. وتدلنا الدراسة الاستقرائية لحركة الحياة في الارض منذ مليارات السنين الى ان الحياة في حالة تطور وتكامل مستمرين على المستوى البيولوجي والمستوى الحضاري معا. فالمشاهَد الملموس ان التطور المستمر اتجاه تاريخي مطّرد. فالحياة في حالة تطور وتكامل مستمر، والمجتمع الانساني في حالة تطور وتكامل مستمر. صحيح ان بعض المجتمعات قد تتوقف عن التكامل او تتراجع، لكن قانون التطور يستمر في الاشتغال في مجتمعات اخرى. وما يهمنا ليس حالة كل مجتمع على حدة، انما حالة البشرية ككل. والبشرية ككل في حالة سير تطوري وتكاملي وتقدمي مستمر. وهذا ما يشير اليه القران الكريم بقوله:يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ. وليس مقصود الاية، والله اعلم بمقصوده، ان الله شخص نلقاه في نهاية الطريق، انما هو حالة نلتقي بها على طول الطريق وفي كل مراحله. لقاء الله هو تجسيد صفاته، واتخاذها كقيم عليا، في حياة الانسانية، حيث يتم بناء الحياة على اساس العلم والقدرة والقوة والعفو والتسامح والعدل والرحمة والمغفرة وغيرها من القيم العليا المنتزعة من صفات الله. غاية ما في الامر ان الاية الكريمة تقول ان لقاء الله هو قانون او اتجاه تاريخي عام حاكم على حركة التاريخ. وهذا هو المعيار الاول: التقدم هو الاقتراب من الله، اي من منظومة القيم العليا لحركة التاريخ، او ان شئت فان التقدم هو التجسيد الحياتي لمنظومة القيم العليا الحافة بالمركب الحضاري وعناصره الخمسة . وبعبارة ثالثة التقدم هو السير على طول الاتجاه التاريخي العام الذي تمثله منظومة القيم العليا لحركة التاريخ .

بواكير تطور

سياسيا لاحظنا ان تطور حياة الانسان يشمل من بين امور اخرى كثيرة، الحياة السياسية للانسان. ففي بواكير هذا التطور ظهرت القرى الزراعية الصغيرة ومجتمعاتها البسيطة، وفي هذه المجتمعات ظهرت اولى اشكال السلطة الاجتماعية بشكلها البدائي، ثم ما لبثت ان ظهرت السلطة السياسية التي تطورت سريعا الى ظاهرة دول المدن الصغيرة في بلاد وادي الرافدين وغيرها. وفي هاتين المرحلتين ظهرت الديمقراطية في شكلها البسيط الاول، التي اطلق عليها الباحث جون كين اسم ديمقراطية المجلس ووصفها حاكوبسون باسم الديمقراطية البدائية التي انتقلت من وادي الرافدين غربا الى اليونان، حيث ظهرت بعد حوالي الالف سنة دولة اثينا التي طورت هذا الشكل الى ما عُرف تسامحا في المصطلح باسم الديمقراطية المباشرة . بعدها ظهرت دول الامبراطوريات الكبيرة واهمها الامبراطورية الرومانية واخرها الامبراطورية العثمانية والحكومات الملكية التي عملت بمبدأ التفويض او الحق الالهي في الحكم. ثم ظهرت الدول الحديثة بعد معاهدات وستفاليا في عام ١٦٤٨. وكان سبق ذلك ظهور بدايات الديمقراطية التمثيلية انطلاقا من اجتماع مدينة ليون الاسبانية في عام ١١٨٨اثناء ما سمي بحروب الاسترداد. ومع الثورة الصناعية والعلمية والتكنولوجية بدات البشرية بالتحرك السريع نحو مرحلة جديدة من تطورها السياسي بظهور الدول الحضارية الحديثة التي شهدت ايضا ولادة الديمقراطية الرقابية .

ومازالت حركة التطور والتقدم والتكامل على الصعيد السياسي مستمرة حتى الان. هذا الاستعراض السريع المستند اصلا الى قراءة تاريخية دقيقة وتفصيلية لحركة التاريخ السياسي للبشرية نستطيع ان نقول ان السير نحو الدولة الحضارية الحديثة يمثل اتجاها

تاريخيا مطّردا ، وهذا هو المعيار الثاني. فكل خطوة تقرب البشرية من الدولة الحضارية الحديثة هي تقدم في سير المجتمع البشري، وكل خطوة تبعد المجتمع عن الدولة الحضارية الحديثة هي خطوة تراجعية وتأخرية .

ولمعرفة المعيار الثالث نحتاج الى معرفة الاهداف العليا لحركة التاريخ باتجاه الدولة الحضارية الحديثة. وتتمثل هذا الاهداف بمثلث السعادة - العدالة - الكرامة .

عبارات مختلفة

ويمكن ادراج اي هدف اخر ضمن هذه المثلث الذي يستوعب الكلمات/ الاهداف الاخرى كلها. فالانسان يسعى منذ الاف السنين الى تحقيق هذه الاهداف بصيغ وعبارات مختلفة، وبذلت المجتمعات في سبيلها الغالي والنفيس، واقرتها المواثيق الدولية التي تمثل اجماعات البشرية حول اي موضوع من المواضيع المطروحة .

وهكذا يتحدد المعيار الثالث وهو القرب او البعد من تحقيق هذه الاهداف المترابطة. فاية خطوة تقربنا من هذه الاهداف هي تقدم، واية خطوة تبعدنا عنها او لا تنسجم معها فهي تاخر وتخلف وتراجع. وبهذا العرض والتحليل استطعنا ان نحدد ثلاثة معايير لقياس خطوات المجتمعات من حيث التقدم او التاخر، وهي: منظومة القيم العليا، الاتجاه التاريخي العام، اي الدولة الحضارية الحديثة، واخيرا مثلث الاهداف الكبرى. وفي التأمل نجد ان ظواهر سلبية كثيرة كالفساد والاستبداد والفقر والجهل والبطالة وانخفاض الانتاجية وغير ذلك تتعارض بالصميم مع هذه المعايير الثلاثة. ومن هنا قلت في مقالات سابقة ان الدولة الحضارية اتجاه تاريخي قابل للقياس. وفي السنوات الاخيرة ظهرت العديد من المؤسسات غير الربحية وعلى رأسها الامم المتحدة بقياس العديد من الجوانب ذات العلاقة بالدولة الحضارية الحديثة الامر الذي يسهل علينا مسألة الحكم على حالة الدولة من حيث التقدم او التأخر .

عام جديد .. ومرور (18)عام على التغيير .. أي تغيير !!

محمد ناصر الفيلي *

بعد أن سقط النظام ، وسقطت معه قيمه واعرافه، وانتهى الطغيان والقهر والاستعباد، وبزغت شمس الحرية على عراقنا من جديد، حيث دستور دائم ، والقبول بالاخر، وحرية التعبير ، وافكار وردية تراود أفكار العراقيين، ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه ، والفرحة لم تدوم ، إذ ان جذور الفرحة ماتت ويست بين طيات ارتباك الحاضر ، وكما تسقط أوراق الخريف وتذوى ، ذوى امل العراقيين ، وبات العراقي انسان انقطعت به السبل ، لا يدري ما يفعل وما عليه أن يفعل ، وليبقى في حيرة من أمره وتاه بين أمواج بحر من الظلمات ، وفريسة سهله تلتهمها الأفكار الشاذة .

لقد سرى الاحباط ، وعم التشائم ، ودب اليأس في روح الكثيرين من أبناء الشعب ، في زمن ينعي بعض ابناءالجيل الماضي الحظ العاثر ، ويأسفون على الأمل الضائع والحلم المجهض ، وهم الذين ساهموا في صياغته وتحقيقه ، لجأ بعض أبناء الجيل الجديد إلى تفضيل حل أزمة الشخص على أزمة الوطن ، فلجأ إلى الهجرة وبالخصوص الأكاديميون منهم ، حتى أصبحت دولتنا تلفظ اخيارها ، واثر فريق ثالث الهجرة الى الداخل، وبالخصوص المراهقين واثروا على تناول المخدرات نسيانا للهم، وتفريجا للكرب، فالحلم افضل من الواقع، والخيال فضاء واسع من الحركة والتحقق ، وقد يكون الهجرة الى الداخل ، في الدين واللجوء الى الملاذ الايماني سلما ، أو الانخراط في الجماعات الإسلامية سرا ، استعدادا للخلاص من المستقبل ، مع ممارسة بعض اشكال العنف في الحاضر ، إذ يندفع الشباب من اللاشئ إلى كل شيئ ، من الواقع الأليم إلى الحلم الطوباوي، من البطالة والتهميش إلى إمارة العالم .

ولما استحالت الرؤية الواقعة والعالم من حوله ، انكفأ العراقي على نفسه، يحل مشاكله ، ويسعى في الأرض ليقيم اوده ، ويصارع فكره ، ويهرب من قهره، فدخله لا يكفيه ، ورزقه لا يرضيه ،

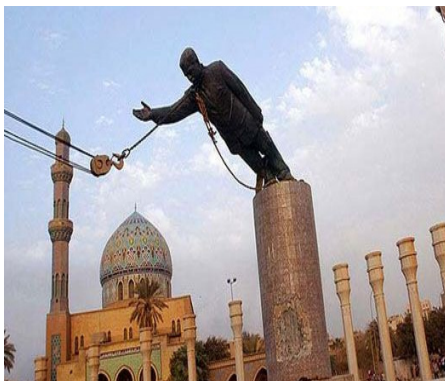

والفساد يكويه، فقد ارتفعت الأسعار، ويقضي يومه سعيدا لو استطاع توفير حاجاته ، وتدبير مواصلات وعائلته، وتهيئة التعليم والصحه وتوفيرالسكن لاسرته ، فقد اقتصر طموحه على أشباع الحاجات الرئيسة، والاكتفاء بهموم الدنيا والتفرغ عنها بسعادة الآخرة ، فإن لم يستطع التكيف والرضا بالقليل فإنه يهرب إلى عالم المخدرات ، أو ينخرط في الجماعات السرية ، وكلاهما تحت الارض ، وان اثر العمل في الأرض ، فليس أمامه الا العنف المسلح مع عالم لم يتكيف معه ، وسط مجتمع يناسبه العداء .

وما يحدث من أوضاع على مستوى الفرد ، يحدث على مستوى الوطن ، وتتجزأ تحت دعاوي الطائفية والقبيلة والنعرات العرقية ، والدفاع عن الاقليات في مجتمعات الاقلية كانت مضطهدة وبغير حقوق .

هذه التغيرات وغيرها هي التي تبعث روح اليأس والقنوط وتصيب الوعي والاحباط والتشاؤم بحيث تطغى على الجوانب الأخرى التي تبعث ايضاً على التفاؤل والإصرار ومواصلة النضال دفاعا عن الثوابت التي كونت الوعي الحديث، والتفاؤل يمكن استمرار الإبداع واجتهاد واعادة صياغة الحلم وتجنيد الناس .

بقى ان نقول هناك احساس فعلي بأزمة الفكر ، وازمة الواقع ، وازمة الوعي المعاصر ، بين فكر غير مطابق لواقع منفلت غير مسيطر عليه ، ووعي حائر ومتسائل يكاد يقرب من الاحباط ويصل إلى حافة اليأس ، في وقت ما زالت قضايا الحريات العامة مطروحة ، وحرية الرأي خاصة وعدم التكفير أو التخوين او العزل والاستبعاد ، دفاعا عن التعددية ، وحق الاجتهاد، وان هذا الوطن للجميع ، الفكر ليس جريمة والرأي ليس خروجا على النظام، والنصح واجب ، والارشاد فضيلة ، وما زالت قضايا حقوق الإنسان مطروحة ضد انتهاكاتها أمام غرب يدعي باستمرار ، انه صاغها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، ويمارسها في نظمه السياسية ، وتقوم المنظمات الدولية المحلية دفاعا عنها ...

* عضو الهيئة الإدارية للجمعية العراقية لحقوق الإنسان / بغداد

هل للشعب مصلحة في ما يجري ؟

محمد عبدالرحمن

المتابع لتطورات الاحداث بعد انتخابات تشرين الاول ٢٠٢١ يتوصل في الحال الى استنتاج مفاده، ان القوى المتنفذة رغم اللقاءات المكوكية والتصريحات والتغريدات والبيانات واغداق الوعود، لم تتعلم من التجارب المريرة ولم تستخلص وتستوعب العبر والدروس من الحراك الشعبي منذ ٢٠١١ ، مرورا بانتفاضة تشرين ووصولا الى الوقت الراهن التي لا يمر فيه يوم من دون ان نشهد حراكا تتنوع أهدافه ومطالبه .

ويكاد المراقب يصاب بالغثيان وهو يتابع مواقف القوى الفائزة، وتلك التي لم تحقق ما كانت تريد وانحسرت مقاعدها، ويبدأ في الحال يردد ما تلهج به ألسنة الناس: (الله يساعد الشعب على هؤلاء)، او المثل المعروف: (عرب وين طنبورة وين) في اشارة الى الهوة السحيقة التي تفصل حال المواطن وهمومه اليومية عن حال القوى المتصارعة على المقاعد وكراسي السلطة، فيما تتصاعد المشاكل والاشكاليات الجدية والازمات المعيشية والحياتية التي تكاد تخنق غالبية العراقيين .

وماذا يمكن ان يجمع الصراع الدائر على الكتلة الأكبر وتفسير المحكمة الاتحادية للآمر وتسمية الرئاسات الثلاث وتوزيع مغانم السلطة وتشكيل الحكومة، مع معاناة الناس ومشاكلهم اليومية ؟

ولا نزال نسمع الوعود المعسولة التي يطلقها الأشخاص والكتل ذاتهم، وبقيت حبرا على ورق. وفي مجالات عدة يتلمس المواطن حتى تراجعا مقلقا، مثل السعي المتواصل الى تضييق هامش الديمقراطية والحرية تحت مسميات مختلفة، منها ما له علاقة بالاعراف والتقاليد، وهي كما لا يجهل أحد من دون نهايات ولا اتفاق عاما بشأنها، وتخضع لاجتهادات وتفسيرات تختلف باختلاف من يقول بها ويمارسها.

وسيتوصل المتنفذون، حفاظا على مصالحهم اولا، وتحت ضغط عامل الزمن والتوقيتات الدستورية والتدخلات والضغوط الداخلية والخارجية، الى توافقات معينة. لكنهم في كل الأحوال ليس على جدول عملهم أي مسعى جاد بل ولا مجرد تفكير في معالجة الأسباب والعوامل الذي ساهمت وتساهم في تشكيل واقع الحال الماساوي ، والذي يبقى يتدهورعلى مختلف الصعد .

ان ما يجري حاليا هو بحث عن معالجات لمشاكل الكتل السياسية المتصارعة، ولا علاقة له البتة بما يعلن انه دفاع عن مذهب او طائفة او قومية ، وماذا فعل المتنفذون الحاكمون لمناطقهم التي يدعون انهم يمثلون مواطنيها ، والتي احتفظوا سنوات متتالية بالسلطة في محافظاتها؟ واية إنجازات ملموسة حققوها لها ؟! بل وأين مليارات الدولارات التي توفرت للإقليم والمحافظات ، اين ذهبت وكيف أنفقت، واية مشاريع أنجزت للتخفيف من واقع الفقرالمدقع والبطالة والجوع، ولانشاء بنى تحتية تسمح بتحقيق تقدم وتنمية اقتصادية – اجتماعية ؟ !

ان المتنفذين الذين تحكموا بكل شيء منذ ٢٠٠٣ حتى الآن، ارتكبوا الكثير من فاحش الاخطاء، وما زالوا يصرون على تكرارها وعلى التمسك بما ثبت انه فاشل وعقيم وولّاد للازمات والمشاكل ، وليس في نيتهم، رغم الادعاءات المستمرة، التوجه جديا نحو المراجعة. وهم على وهم كبير ان ظنوا، كما ظن آخرون سبقوهم، بانهم في مأمن من غضب الشعب ، وكم قيل ان دوام الحال من المحال ! .

العراق ليس استثناء : هذا هو المسار الديمقراطي

لفته عبد النبي الخزرجي

التجربة الديمقراطية في العراق، مضى عليها أكثر من ١٨ سنة، وهناك خمس دورات انتخابية مرت على البلاد، وهناك خاسرون وفائزون، ولم نسمع عن الخاسرين أنهم رفعوا السلاح بوجه الدولة، رغم أن الانتخابات السابقة كانت تعج بعمليات التزوير الفاضحة، لكن الخاسرين قبلوا بها ولم يهددوا المفوضية وجهازها الاداري، وانما قدموا طعون الاعتراض على نتائج الاصوات التي حصلوا عليها بشكل قانوني ومسار سلمي دون أن يعرضوا الساحة الوطنية لخطر الانزلاق نحو حافة الهاوية .

وحيث أن الجميع قد اجتمعت ارادتهم على النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة والقبول بمخرجات العمل الديمقراطي السلمي المستند إلى القانون والمؤسسات الدستورية، فلابد أن تتجه الإرادة السياسية نحو الإيمان بالمسار الديمقراطي وتعزيز دوره في ترسيخ القانون واحترام النتائج والمخرجات التي تطرحها الانتخابات في إطار الديمقراطية، بما يتناسب مع موقع العراق الحضاري وعمقه التاريخي في امتلاكه أول شريعة قانونية عرفتها الانسانية، في زمن التخلف والحكومات المستبدة والمستندة للسيف والظلم والجبروت .

إننا أمام تحد كبير وهو يضعنا في خانة الشعوب التي تسعى لترميم وضعها الداخلي وسط أكوام من المشاكل والتحديات والصعوبات ، وهو ما يشكل أبرز التحديات في وضع سياسي مأزوم ومتوتر ، وليس هناك ما يشير إلى أن القوى التي تعرضت لعقوبة في هذه الانتخابات، من خلال إعراض المقترعين عن منحهم أي فرصة للعودة لنظام التحاصص وتقاسم النفوذ ، ولابد أن يفهموا اللعبة الديمقراطية ومساراتها ، ويتخلوا عن سياسة لي الاذرع والابتعاد عن العودة لنظام التوافق ، وهو النظام الذي حكم البلاد أكثر من ١٨ عاما ولم يقدم لشعبنا سوى مزيد من الفساد ونهب المال العام والتراجع في التربية والتعليم وعدم احترام الدستور ، وسوء الخدمات والبطالة والقائمة تطول .

لذلك فنحن نرى أن سياسة التوافق سياسة عفا عليها الزمن ،وهي كانت طريقا للتخريب ولم تقدم للبلاد والعباد سوى التراجع الخطير في جميع المجالات ، فقد توقفت آلاف المصانع ، وتعطلت الزراعة ، وتضخمت دوائر الدولة بالبطالة المقنعة، بينما نحتاج إلى دوائر نظيفة من الفاسدين، لتكون على مقربة من المواطن، وأن تتراجع الهويات الفرعية لصالح المواطنة العراقية وهوية الوطن، وان نشهد تقدما في بناء المدارس لاستيعاب الأعداد الكبيرة التي يشهدها كل عام دراسي جديد ، حيث تؤكد احصاءات وزارة التخطيط على أن أعداد الطلبة الجدد تزيد على نصف مليون طالب ..وهو ما يرسخ القناعة بأن المدارس المتهالكة أصبحت غير قادرة على استقطاب هذه الأعداد التي تتوسع سنويا .

ولذلك فلابد من حكومة موالاة ومعارضة، لتصحيح المسار الديمقراطي، ومراقبة السلطة التنفيذية وأداء مجلس النواب وتشريع القوانين المعطلة، ورسم سياسة تحرك عجلة الصناعة وتعمل على امتصاص البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما نحتاج إلى حكومة تستطيع أن تمنع الفاسدين من التلاعب بأموال وثروات البلاد، وتكرس القانون والنظام والمؤسسات، وتضع البلاد على سكة الإصلاح والتغيير والبناء. وتحاسب قتلة المتظاهرين، وتقدمهم للقضاء لينالوا جزاءهم العادل .

خاطرة من المانيا ..
مبادئ التداول السلمي للسلطة والعملية السياسية المشوهة في العراق !

د. غالب العاني

خلصت دراسة أجريت عام ٢٠١٤ إلى أن ٦٨ دولة في العالم لم تشهد انتقالاً سلميًا للسلطة بعد اجراء الانتخابات منذ عام ١٧٨٨..

ويعتبر أول انتقال سلمي للسلطة في بلد ما على أنه مرحلة مهمة في انتقال الحكومة نحو الديمقراطية وشرعية الحكم بعد اجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية نزيهة...

ان التحولات الديمقراطية السلمية تتطلب عددًا من العوامل الاساسية التي تؤهل وتساهم في خلق البيئة للاحزاب والمواطنين للتنافس السلمي في برامجهم الانتخابية الهادفة في جوهرها لخدمة المجتمع ورفاهيته..

ففي الانظمة الديمقراطية ذات المؤسسات الديمقراطية ،تتنافس التنظيمات والاحزاب بها وفق المصلحة العليا للوطن المثبته في الدساتير الديمقراطية ، فلذلك يكون الجميع فائزون ومعارضة في خدمة الدستور والوطن..

وان واجب الأحزاب غير الفائزة في الانتخابات هو للعمل كمعارضة وطنية مخلصة وفق الدستور ، وهذا هو احد اسس البناء الديمقراطي وقوته واستمراره...

ولكن- مع الاسف الشديد- إن عمليات الانتقال (ما يسمى بالتداول السلمي)، التي تجري من خلال نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة في عراقنا، تضع الحكومة الائتلافية القادمة الفائزة، في وضع قلق و مهدد وغير مستقر، لان الخاسر ، لا يتحلى بثقافة تؤهله القبول بقوانين لعبة الديمقراطية و يقرون ويعترفون بالتغييرات المحتملة القادمة في البرامج السياسة / الاجتماعية/ الاقتصادية والممارسات للاطراف المؤتلفة الفائزة ، بل يعبرون ربما عن خوفهم من بعض ممارسات الاقصاء و الانتقام السياسي أو الانتقام الشخصي ...

فلذا، ارى بان هناك حاجة ماسة لاعادة الثقة عن طريق انشاء مؤسسات جديدة تعيد المصداقية والثقة للشعب العراقي عن طريق وضع برامج خدمية في المجالات الحيوية (الصحة والتعليم والبيئة والسكن ومكافحة الفساد والبطالة والكشف ومساءلة عن كل من تلطخت ايديه بدماء العراقيين ومن وراءهم الخ)، الحكومة (الوطنية) القادمة لتسهيل الانتقال السلمي الذي يحدث لاول مرة بعد ما يقارب العقدين من حكم وسيطرة منظومة المحاصصة الطائفية/ الاثنية/ السياسية المقيته ، في ما يسمى بالعملية السياسية الديمقراطية المشوهة والعرجاء في العراق.

ان ما يجري في عراقنا من فوضى وتخبط وتهديد ، بالنيل من السلم الاهلي واستعمال كل اساليب القوة والعنف وغيرها للحفاظ على غنائمها اللصوصية تحت ستار ما يسمى بحصانتها اللاشرعية ، يبرهن بان الاطراف التي رفضها الشعب العراقي في تظاهراته المستمرة وثورته التشرينية الباسلة التي قدمت مئات الضحايا والجرحى والمعوقين والمغيبين والسجناء والمهجرين قسرا والخ، واخيرا رفض بعضهم عبر الانتخابات البرلمانية الاخيرة ، فلذا عليهم الاعتراف بحجمهم ووجودهم غير المرغوب به لا عراقيا ولا دوليا...

فكفى عربدة وتهديد والتلويح باستعمال القوة و السلاح والخداع .

نعم، عليكم الاعتراف بخسارتكم وان تقبلوا بحكم الشعب برفضكم وكذلك حكم القضاء القادم لما اقترفت اياديكم الولائية من جرائم بحق عموم الشعب العراقي...

ففي هذا السياق ، أدعوا مخلصا جميع المواطنات والمواطنين في عموم العراق ان نعمل مجتمعين ؛ لتنمية شجرة الوطنية في عموم العراق وسقيها ورعايتها من اجل ان يستمر اخضرارها واثمارها لمبادئ المواطنة الحقة المتساوية على قاعدة العدالة الاجتماعية والديمقراطية ومبادئ الانتقال السلمي للسلطات وتطبيق واحترام حقوق الانسان في عراق الجميع ، وطن الجميع ..

زواج القاصرات .. ضحايا وعواقب

سرور العلي

تتفاقم ظاهرة زواج القاصرات يوماً بعد يوم، من دون إيجاد الحلول الناجعة، وآخر ما تداولته وسائل الإعلام هو استغاثة والدة إحدى الفتيات، بسبب إجبار ابنتها على الزواج ، وهي ما زالت في سن صغيرة ، إذ لم تتجاوز الثانية عشرة ، مما تحولت إلى قضية رأي عام أججت الغضب ، وسارع عدد من الناشطين والمهتمين بحقوق الإنسان، للمطالبة بوقف هذه الجريمة بحق الطفلة وإنقاذها .

وكثيرة هي الأسباب التي تؤدي إلى الزواج المبكر، كالفقر المدقع الذي تعيشه معظم الأسر، والبطالة والحرمان، والتدهور الاقتصادي والإزمات المتعاقبة، ما يدفعها لهكذا زيجة، للتخلص من بعض الأعباء، وحرمان الفتاة من أكمال تعليمها، وغياب القوانين وضعفها، وزيادة الزواج خارج المحاكم ، لا سيما أن هناك من يؤمن بقوة الأعراف والتقاليد ، بدلاً من القانون والمؤسسة الحكومية، كما أن المجتمعات التي تكثر بها المضايقات والتحرش ، والاعتداء يدفع بأسر الفتيات إلى تزويجهن بوقت مبكر .

ولتلك الظاهرة آثارها السلبية، كون القاصرات سيتحملن مسؤولية كبيرة في وقت مبكر، وتقع أعباء كثيرة على كاهل الآباء الصغار، وضغوط اقتصادية، وتعاني الفتاة التي تتزوج مبكراً من عزلة وانطواء بعيداً عن أقرانها وأسرتها ، وتحرم من التعليم وضياع فرص التوظيف ، وتكثر المشكلات الزوجية ، والانفصال الذي يحدث بين الزوجين لعدم استعدادهما لبناء أسرة، وانتشار العنف الأسري ، وعدم تحقيق الاستقرار المادي والاجتماعي .

كما أن العديد من الفتيات لا يحصلن على الرعاية الطبية والصحية أثناء الحمل، ويصبن بأمراض وفيروسات مختلفة، وقد يتعرضن لمخاطر الإجهاض، لأن أجسادهن غير مؤهلة للولادة، ويعانين من فقر الدم والضغط وتسمم الحمل، إضافة إلى أن الأم القاصر تصاب باكتئاب ما بعد الولادة، فتشعر بالحزن والتوتر والقلق، وصعوبات في النوم، وتناول الطعام، وتدهور علاقتها مع رضيعها .

ولتلافي تلك الظاهرة الخطيرة على المجتمع ، علينا نشر الوعي من خلال تثقيف الفتيات ، وتوعيتهن بمخاطر الزواج في سن مبكر ، وتذكيرهن بحقوقهن ، كحق التعليم، وحق اختيار الشريك المناسب من دون التعرض لضغوطات ، وسن القوانين الرادعة التي تحد من هذا الزواج ، وتوفير لهن فرص عمل جيدة، وعقد ندوات للتعريف بعواقب زواج القاصرات .

مستقبل النظام السياسي مرهون بتوفير فرص العمل

علي شغاتي

تتفاقم يوما بعد آخر ازمة البطالة في البلاد، بسبب الاستمرار في الاعتماد على إقتصاد أحادي الجانب، وعدم جدوى الخطط الحكومية لإصلاح الاقتصاد، وفشلها في تحقيق أية تنمية اقتصادية تذكر، رغم ارتفاع أسعار النفط وتجاوز ازمة تمويل رواتب الموظفين .

ورغم اعلان وزارة التخطيط أن نسبة البطالة في البلاد بلغت ١٣,٨ في المائة، يعتبر عدد من المختصين أن هذه النسبة غير حقيقية ولا تعتمد على احصائيات واقعية، مشيرين إلى أن الازمة أكبر وربما تعصف بمستقبل البلاد في حال عدم معالجتها بصورة علمية وعدم مغادرة سياسة الهروب من مواجهة الازمات .

ارتفاع مع الجائحة

وكانت وكالة التصنيف الائتماني فيتش، قد أفادت بأرتفاع البطالة في ثلاث دول عربية بينها العراق، مع دخول جائحة كوفيد١٩. وقالت فيتش (إن بطالة الشباب ونقص الفرص الاقتصادية لهم مع تزايد عدد السكان يُمثل تحدياً رئيسياً للسياسات وخطراً على الاستقرار السياسي والاجتماعي في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وأشارت إلى نمو التحديات الديموغرافية منذ اندلاع أحداث الربيع العربي (٢٠١٠-٢٠١١) ، ما يعكس جزئياً مظالم الشباب المحرومين من حقوقهم .

وأضافت فيتش في تقريرها (أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان ضعيفاً في جميع دول المنطقة باستثناء مصر والمغرب، كما تراجعت معدلات المشاركة في القوى العاملة، في اتجاه سبق انتشار كورونا في مصر والمغرب والأردن). وبينت (أن للتركيبة السكانية تأثيراً متعدد الأوجه على التصنيفات السيادية، إذ تُعزّز معدلات النمو السكاني المرتفعة وبالتالي تمارس قوة هبوطية على ديناميكيات الدَين الحكومي، كما هو الحال في مصر، ومع ذلك، فإن فشل النمو الاقتصادي في تجاوز معدل نمو القوى العاملة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وركود مستويات المعيشة، ما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي) .

وأوضحت الوكالة أنه غالباً ما تؤدي الحاجة لاحتواء مخاطر الاستقرار الاجتماعي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على التوظيف في القطاع العام وتوفير الدعوم، مما يسبب عجزاً أوسع وهيكلة إنفاق أكثر صرامة. ولفتت الانتباه إلى أن هذا النهج نجح في احتواء بطالة الشباب في تونس إلى حد ما على مدى العقد الماضي، لكنه بلغ ذروته في القدرة على تحمل الديون وتحديات التمويل المستعصية على الحل سياسياً .

تحذيرات من تفاقم الاوضاع

من جهته، عدّ الخبير الاقتصادي أحمد خضير النسب المعلنة للبطالة في البلاد نسباً غير واقعية، معتقدا ان النسب الحقيقية تفوق ما هو معلن. وذكر خضير لطريق الشعب، ان وزارة التخطيط لا تمتلك معلومات حقيقية عن اعداد العاطلين عن العمل، وان نسبة البطالة أكبر من المعلنة، مشيرا إلى ان تغير سعر الصرف ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة على اعتبار انه ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، مما تسبب في توقف الكثير من النشاطات الاقتصادية، فضلا عن عدم قدرة النشاطات الأخرى على النهوض على عكس وعود الحكومة .

وأضاف ان القائمين على الدولة العراقية يعتقدون أن أموال بيع النفط هي ملك للحكومات وبوسعها صرفها كيفما تشاء، حيث بذرت الأموال عشوائيا، ومن غير المنطقي ان لا تتجاوز معدلات إنتاجية الموظفين في دوائر الدولة ١٨ دقيقة في اليوم، مبينا ان أموال النفط هي ملك للعراقيين جميعا ومن الواجب العمل بهذه الأموال على انشاء مشاريع تنموية حقيقية تسهم في توفير فرص العمل بدل الاستمرار في تبديدها على البطالة المقنعة .

الربط السككي والقناة الجافة مع بلدان الجوار

ماجد زيدان الربيعي

يثير ميناء الفاو الحيوي شهية بلدان الجوار لقضم جزء من خياراته المتوقعة بل ان البعض يسعى لتوظيفه كاملا في خدمة اقتصاداته وجعله محليا وحسر فائدته في استغلال بشع وخطر لمرفق اقتصادي وطني وسيادي والدفع نحو دمجه بمشاريعها الخاصة من دون وجه حق كل منها يرى في الاوضاع التي تمر بها بلادنا فرصة بممارسة الضغوط على الحكومة الاتحادية والمسؤولين فيها لتحقيق مكاسب على حساب المصالح الوطنية العراقية و ان التقارير تتهم بعضا من هؤلاء المسؤولين العراقيين يفرطون بها كما ان صراعاتهم بشان الميناء التي خرجت الى العلن هي من اجل منافع ضيقة مثيرة لشبهات بالفساد لاسيما من غير المفهوم اثارتها بعد ان قطع العمل في المشروع شوطا ورصدت الاموال اللازمة له واتضحت اهداف وسياسات الجوار من هذا الميناء العملاق ومحاولات الالتفاف عليه لتقليص اغراض العراق من انشاءه . فما قيمة ١٢٠ مليون دولار يتقاسمها العراق مع ايران مناصفة لربط السكك الحديد في الوقت الذي تعهدت تركيا في مؤتمر الكويت بتقديم ٥ مليارات دولار لبناء هذا المشروع الحيوي لربط الشرق بالغرب .

كل دول الجوار تشعر ان مشروع الميناء وطريق الحرير في وحدتهما يشكل خطرا على موانئها فهو يقلل من اهمية (موانىء جبل علي الاماراتي ومبارك الكويتي والموانىء الايرانية) لذلك كلا منها يحاول عرقلة استكماله ويضع التحديات في مواجهته ويفرض مشاريع لا مصلحة للعراق فيها بدأ عمل وتخطيط المناوئون بها منذ سنوات .

المهم ان هذا المشروع عند اكتماله يوفر الامكانية الحقيقية للنهوض بالاقتصاد العراقي ويحد من الاعتماد على النفط ويسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي ويرسخ الاستقرار السياسي والامني الضروري لبدء تنمية مستدامة في بلادنا .

لقد صرّح وزير الطرق واعمار المدن الايراني (رستم قاسمي)، بأن بلاده ستبدأ العمل بمشروع الربط السككي مع العراق وانه خلال الاتفاق الجديد بين البلدين تم تحديد موعد بدء انشاء هذا الخط السككي وينبغي تأسيس شركة مشتركة للاستثمار بين البلدين والتشغيل في غضون الشهرين القادمين وانشاء جسر بين ايران والعراق وسيتم ربط هذا الخط بالبحر الابيض المتوسط مستقبلا . أي لديها خطة وتصورات لما تريد ان يكون عليه هذا المشروع بغض النظر عن مصالح العراق .

هذه التصريحات غير المخفية اثارت ضجة في الاوساط العراقية ضد وزارة النقل العراقية وحكومة تصريف الاعمال ورغم مسارعة وزارة النقل الى نفي اي اتفاق الا ان المخاوف لم تهدأ فليس هناك دخان من دون نار وفي مقارنة ذكر المواطنون بما قاله الوزير عامرعبد الجبار وزير النقل الاسبق عن الاغراءات التي قدمت له ان وفدا ايرانيا زار بغداد ابان توليه المسؤولية عرض عليه ضمان بقائه في منصبه في تشكيل الوزارة الجديدة آنذاك مقابل الموافقة على الربط السككي مع ايران فرفض ذلك ..

الواقع ان استكمال هذا الميناء الاستراتيجي لحل الخلل في الاقتصاد العراقي يواجه مؤامرة كبيرة وواسعة وتثير مخاوف ابناء شعبنا من المساومة على المصلحة الوطنية وتوقيع اتفاقات تلحق ضررا بالاقتصاد الوطني خصوصا ان تنفيذه يأخذ وقتا وعلى مراحل فمن هنا ينبغي الاسراع بانجازه وقطع الطريق على الفاسدين وافشال ما يخطط له من خلف الحدود .

لتطمين الناس على المشروع (ميناء - سكك جديد – طرق برية – خط انابيب نفطي) من خلال وضعهم بصورة سير العمل وهناك حاجة لتشديد وتيرة العمل والسباق مع الزمن لانجازه لقطع الطريق على ما يدبر من مشاريع لتقليص المنفعة الوطنية منه والمبادرة الى اعلان صريح ان يكون اولوية في برنامج الحكومة المقبلة ودعم مجلس النواب له ومراقبة اعمال تنفيذه و ايقاف أي تفاهمات او اعمال بشان الربط السككي وغيرها مع الاخرين او اعطاء امتيازات اقتصادية لاي بلد قبل ان ينجز المشروع كاملا .

المخدراتُ .. ممراتٌ ومعالجات

عبدالزهرة محمد الهنداوي

في الاسبوع الماضي، لفت نظري، الى خبر يفيد بتمكن جهاز الامن الوطني، من الإطاحة برجل وبحوزته اثني عشر كيلو غراما من المخدرات، واللافت في تتمة الخبر، أن هذا التاجر، كان كبير السن، وقد أطال لحيته البيضاء، مرتديا الزي العربي (العباءة والعقال)، مستغلا احترام السيطرات لهذه الهيأة ليقوم بنقل ما بحوزته من مخدرات .

ومن المؤكد أن عملية مثل هذه تستحق معها أن نوجه التحية لجهاز الأمن الوطني، اذ يشهد عمله واداؤه تطورا نوعيا ملموسا، لا سيما في مجال مكافحة المخدرات، التي باتت تمثل عدوا لدودا للأمن المجتمعي، وتهديدا خطيرا لشريحة الشباب، اذ تشير المؤشرات، الى تنامي ظاهرة الإدمان على المخدرات بنحو كبير بين هذه الشريحة، معها تحول العراق، من ممر الى مستقر، لهذه الآفة الخطيرة، وباتت تشهد رواجا واسعا، في الكثير من المناطق، على مستوى البلد، ولأنها تجارة مغرية، وتدر أموالاً طائلة، فقد أصبحت لدينا مافيات مخيفة، مبثوثة بين ثنايا المجتمع، بلحاظ عملية القبض على التاجر الذي تحدثنا عنه في مستهل الكلام، فضلا عن الكثير من العمليات التي يتم خلالها ضبط مهربين ومتاجرين ومتعاطين لأنواع مختلفة من المخدرات .

والسؤال الأهم في هذا الملف الخطير، هو لماذا انتشرت المخدرات في بلدنا؟، وهذا السؤال يستبطن أسئلة اخرى ، لماذا انجرف الشباب في هذه الهاوية؟ هل هي عملية تقليد لغيرهم؟، أم هو هروب من الواقع المر الذي يعانيه هؤلاء الشباب؟، وكيف نقيّم الاجراءات المُتخذة بحق المتاجرين والمتعاطين ؟ ! .

وسوى ذلك الكثير من الاسئلة، التي قد تكون اجاباتها اكثر قسوة منها، اذ لا أظن أنَّ القضية لها علاقة بالتقليد، فهي لا تشبه تعاطي {الاريلة}، وإن كانت هذه أحد المسارات التي تسلكها المخدرات، وصولا الى الشباب. إذاً القضية ترتبط بالواقع الصعب الذي يواجهه الكثير من الشباب، فيتصورون أنهم بتعاطيهم المخدرات، يتخلصون من واقعهم او ينتصرون عليه، من دون ان يعلموا، او بل لعلهم على علم أنهم بفعلهم هذا يكونون، كالمستجير من الرمضاء بالنار، والاولى اهون من الثانية .

وازاء خطر كهذا، ماذا نحن فاعلون ؟

إنَّ عمليات المطاردة والاطاحة بالتجار، والقاء القبض على المتعاطين، امر في منتهى الاهمية، فهو يسهم في تجفيف منابع هذا الخطر، ولكن ذلك وحده ليس بكافٍ، اذ ستبقى الجهات المعنية بهذه العملية، «تركض والعشا خباز» طالما لم نجد حلولا ومعالجات جذرية، تنتشل الشباب مما هم فيه، بدءا من عملية التعامل مع المتعاطي، الذي لا ينبغي عدّه مجرما، وزجه في السجون، انما علينا أن نتعامل معه بوصفه مريضا، بحاجة الى مصحّة نفسية وجسدية، من أجل تأهيله واعادته الى المجتمع عضوا ايجابيا نافعا، وهنا فإنَّ الأمر يتطلب، ايجاد فرص العمل المناسبة، التي توفر العيش الكريم لجميع الشباب، وبذلك نستطيع إغلاق الممرات الخاصة بتجارة المخدرات، وعند ذاك لن يجد تجارها، مَن يشتري بضاعتهم، فيذهبون بعيدا للبحث عن ممرات ومسارات جديدة لبيع سمومهم .

ثقافة الكراهيَّة وتأثيرها السيئ في بناء المجتمعات

ماهر عبد جودة

إشاعة روح الكراهية والاقصاء، وعدم الإيمان بالآخر، هي أحد مكامن أمراض مجتمعاتنا المحلية، ومجتمعات الأرض المختلفة، وكانت أحد أسباب الحروب والمنازعات، وتدمير الحضارات، والمدن العامرة بأهلها وثقافاتها، وهي نزعة لم يتبناها الإنسان السوي العادي أو يبتدعها، فهو مسالم بطبعه ومحب للخير والسلام .

إنما عرّابها ومن نهض بها واشاعها، هم أولئك المتنفذون والمسيطرون على رقاب الناس، ومن بيدهم زمام كل شيء، ممن امعنوا بالتسلط والانتقام والاستحواذ، بتجنيد كهانهم ووعاظهم، لنشر ثقافة النبذ وتكفير الآخر وقتله، وإنه لا يستحق العيش إلا عبدا تابعا، يباع ويشترى هو وأسرته في سوق النخاسة، لأن الذي عليه هذا الإنسان، وذلك الشعب من معتقدات وقيم، خارجة عن إطار ما يعتقده السلطان القوي ومايؤمن به ، وما ذلك في حقيقته إلا هواجس ومجموعة امراضها، وهي خليط من أمراض نفسية واجتماعية وفكريه، تنتهي بالحاكم إلى أن يصاب، بجنون العظمة وتضخم الذات وعبادتها، فيوغل في سحق الآخر أفرادا وجماعات وشعوب، وإشاعة روح الكراهية ومحق الجمال، وكل ما من شأنه إعلاء الإنسان وتمدنه، حيث يصيرها السلطان إلى ثقافة تنتشر بين أتباعه ومريدية وجنده المياميين، فيتحولون إلى وحوش كاسرة،غلاظ القلوب وبلا رحمة، عند الغزو واستباحة من يخالفهم من الأفراد والشعوب الأخرى .

فقد اعتادت الإمبراطوريات والممالك، القديمة منها والحديثة، على خلق روح القطيعة، ونبذ روح الحوار والتسامح، واللجوء إلى الحرب طريقا وحيدا لحل النزاعات، تحت ذرائع شتى، قائمة على ثقافة احادية متكلسه، لاتقبل النقد أو التفنيد وإعادة النظر، منها عنصرية قوميه، وأخرى دينية ومذهبية، وتارة حزبية، ويحشدون من أجل ذلك شتى الاكاذيب والاباطيل، ويلفقون مختلف التهم، كي ينجحوا في مرادهم ومايبتغون، ولكي يثقوا بقواتهم ويطمئنوا عليها، دأبوا على تجنيد الأطفال الصغار جدا، بعد سرقتهم من أسرهم، أو اطفال الشعوب المغلوبة، ليمارسوا ضدهم، شتى عمليات غسل الدماغ، واشاعة روح التجبر والبغض والكراهية، في لاشعورهم ، وعبادة السلطان والفناء من أجله والذوبان بحبه، ولدينا أمثلة عديدة ممكن أن نوردها في هذا الصدد، كالانكشارية العثمانية، وقوات الأمن الخاصة التابعة لهتلر النازي، وفدائيي صدام التابعة لدكتاتور العراق المقبور، إذ ارتكبت تلك التكوينات، ابشع الجرائم بحق المعارضين المحليين، وبحق ثوار الشعوب المحتلة .

ولا ننسى أبدا دور أولئك الحكام الظلمة، في تمزيق لحمة شعوبهم ونسيجها الاجتماعي، عندما يشعرون أن سلطتهم في خطر، وعليهم خلق الأزمات المستعصية بين أبناء الشعب، والهائم عن جرائم السلطة وما تقوم به من حماقات.

فحكام بلدنا العراق الحبيب منذ تأسيس الدولة العراقية، اشتغلوا بكل وقاحة على رفع شأن لون او شريحة، وحرمان وطمس شرائح أخرى، وعلى ضوء الاعتبارات الطائفية والعرقية السيئة الصيت .

فلم تكن الحكومات المتعاقبة في العهدين الملكي والجمهوري، إلا تمثيلا للون واحد فقط، حيث النتائج الوخيمة، وحيث السجون والمعتقلات والمقابر الجماعية، هو نصيب الأحرار والمطالبين بحقوقهم، والفشل الذريع في وحدة المجتمع وتقدمه خطوات إلى الأمام، ومازال شعبنا يحصد تلك الآثار المدمرة حتى بعد ذهاب الدكتاتورية، وانبثاق دولة الحرية والديمقراطية، ونحن الآن بأمس الحاجة إلى زمن حي نابض، للقضاء على تلك المخاطر وقبرها، معزز باقتصاد مكين وراسخ، وثقافة وطنية جامعة ، تنهض بها المؤسسات التعليمية والعقلاء من رجال الدين، ممن يتمتعون بالاعتدال والوسطية والإيمان بالآخر. لقد غادرنا أزمنة الأيديولوجيات المغلقة التي لايمكن إن يأتيها الخطاء مطلقا، وأن مناقشتها وإعادة النظر في أسسها الفلسفية والنظرية، خيانة وجريمة لا تغتفر ، فلم يعد هناك فكر مطلق الحقيقة أبدا .

مئوية الدولة العراقية .. الحكم الرشيد في بلد الرشيد

لويس إقليمس

عمر الدولة العراقية التي شاع وصفها ببلاد ما بين النهرين أو بلاد الرافدين، لا يمكن قياسُه بمئوية سنوات تأسيسها الافتراضي حديثًا وحاضرًا . فالجميع يشهد لحضارتها الموغلة في عمق التاريخ وما واجهته البلاد إبان تلك السنين ولغاية الساعة من منعطفات تاريخية وتقلبات شكلية وجغرافية وطوبوغرافية، منها الإيجابية على قلّتها ومنها السلبية وما أكثرها وأشدها فظاعة وقساوة وظلمًا لأصحاب الأرض على مرّ السنين والعهود والقرون المنصرمة. لكنّ الصفة الملتصقة بأرض السواد «بلد شنعار» أكثر من غيرها، تكاد تكون صفة عدم الاستقرار طيلة تلك المراحل الطويلة والمضنية من التاريخ البشري بسبب تكالب الطامعين عليها من دول الجوار والعالم على السواء. ومَن يقرأ ما أوردته بطونُ التاريخ ، بماضيه وحاضره، يدرك تمامًا صدق وصحة هذه السمة التي لم ولن تغيب عنه البتة، مهما قيل ويُقال، ومهما جرى فعلُه في الحاضر والمستقبل . فقد كُتب لهذا الوطن ، تيهةُ وضياعُه وانجرافُه نحو الهاوية لفترات مظلمة بأيادي مرية دخيلة غير وطنية أو لا أبالية بمصلحته العليا ومصلحة أهله، إلاّ في فترات قصيرة عرفَ بها قيمتَه وفرض هيبتَه وأبدَعَ في سيادته وثقافته وحضارته، كما حصل في عهد الرشيد. وكلّ هذا وذاك حصل ويحصل بالأحرى من داخل عقر الدار المتأرجح أولاً بين الولاء للغير وللأجنبي من منطلق «ثروات الوطن للغريب وليست لأهله»، و«الغريب دومًا أفضل من أهل الدار وأكثر قبولاً»، وبين المصالح الخاصة ، فئوية كانت أم عرقية أو حزبية أم طائفية. وهذه الأخيرة من السمات التي أثبتتها الأيام وسنوات الحكم غير الرشيد، خاصة على مرّ سنوات المئوية التأسيسية التي يحتفل بها العراق هذه الأيام. ولستُ أدري عن أية مقاييس أو بأية معايير تجري الاحتفالات، فيما مصالح البلاد فيما عبادُها مرهونة بأيدي الدخلاء والأغراب عنها منذ سقوط النظام السابق ، ناهيك عن سمة الشغف الأعمى بحياة الخارج ومتعه ووردية الحياة فيه والتي تُرسَمُ لأهل الداخل من دون تمحيص وإعمال حكمة وتفعيل عقلٍ .

نحن جميعًا، لا ننكر وجود منغصات ومعوّقات وصعوبات تقف حجر عثرة بوجه أصحاب الأرض الأصلاء من أبناء العراق الغيارى تتيحُ لهم التمتع بحياة حرة وكريمة ومرفهة حالُهم حال البشر في بلدان المنطقة المتقدمة أو في العالم. ونظرًا لكون مثل هذه الأدوات دينية أو بشرية صرفة، وكونها غير معصومة ولا يمكن أن تنطبق عليها صفة القدسية ، فهي جميعًا إذن، مثار جدل وشكوك بأهليتها وقدرتها على خلق أجواء إنسانية وبشرية طبيعية مناسبة للحياة. من هنا تقتضي الضرورةُ التفكيرَ والترويج والعمل على ضرورة انفراط عقد هذه الأدوات الدخيلة ودفعها بكافة الوسائل المتاحة سلميًا لإخراجها من باحة الحكم ومغانمه، ومحاسبتها على ما جنت به على البلاد والعباد، وليس مجاملتها ومحاباتها ومسح أكتاف شخوصها . وإن حصل عكس هذا الفعل المطلوب، فذلك خروجٌ واضح عن جادة الصواب وإمعانٌ في التأسيس لإدامة الباطل على حساب الحق وبقاء الظالم في ساحة الظلم والجور وإطالة زمن الظلام والقهر وإمعانٌ في الفساد الذي صار لا يُطاق ولا يُحتمل. وكلّ هذا على حساب الوطن والمواطن المغلوب على أمره. وفي حالة الفشل في اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة المطروحة سلميًا كما حصل في نتائج الانتخابات التشرينية الأخيرة، يكون الانتقال للمرحلة التالية والتي يترقبها الجميع، مجبَرين غير مخيّرين، بفارغ الصبر باللجوء لعناصر أكثر جرأة وشجاعة وحماسة في وضع النقاط على الحروف لمواجهة التمادي في المشكلة الأساسية المتمثلة بنظام الحكم ومنظومته السياسية الفاشلة. أمّا العودة إلى ذات الوسيلة في الحكم بتقاسم السلطة توافقيًا، ومشاركة الفائز والخاسر معًا في حكم البلاد والعباد، فتلك نكسة مضافة لا يمكن القبول بها ، فهل يمكن

أن يستوي الفائز مع الخاسر في جني ثمار الجهود بحجة وأد نيران الفتنة وترضية الخائبين تحاشيًا لأية صدامات أو انعكاسات هوجاء بفعل تمكّن السلاح المنفلت وسطوة الميليشيات بتحريض طائفي ومذهبي واضح ؟ .

انطلاقة صحيحة مرتقبة

لمناسبة مئوية الدولة العراقية، كرّر رئيس الجمهورية دعوته الملحة للأطراف السياسية كي تتوجه نحو «عقد سياسي واجتماعي جديد يُرسخ الحكم الرشيد». وهذا عين العقل، بل من المطالب الملحة لشرائح واسعة من المجتمع العراقي الباحث عن تغيير حقيقي في منظومة الحكم تعيد للبلاد وأهلها ما فقدته من أمن وطمأنينة وسلام وفرك عقدٍ مجتمعيّ وإعمار وبناء وتنمية وثقافة وتعليم وخدمات. هذا إضافة إلى إعادة بناء شخصية الإنسان العراقي الذي فقد هويته الوطنية وشيئًا كثيرًا من وعيه ورصانته وطينته الأخلاقية والإنسانية والدينية الصحيحة بسبب انغماسه بترّهات المظاهر الفارغة بتحريض من زعامات الطائفية والمذهبية والعشائرية والدينية المهزوزة أحيانًا. فمن المؤسف أن يسود شكل هذه الثقافة الناقصة في المجتمع العراقي الذي أضحى البسطاءُ رهينةً تحت أكناف أشكال مثل هذه الخلطات الغريبة والدخيلة ولاسيّما ذات الطابع الدينيّ والمذهبي منها بفعل بسط الفكر الطائفي المتشدّد الذي استخدمته ومازالت تستخدمه أحزاب السلطة وزعاماتُها وأدواتُها، ولاسيّما الإسلامية منها في فرض أجنداتها الضيقة لكسب ودّ الشارع الذي لفظَها وكره سلوكها وسئمَ من وسائل إيغالها المكشوف في الفساد والخروج

عن القانون وفرض أجنداتها بفعل سطوة السلاح .

إن من جملة ما يعنيه هذا النداء الصادر عن أعلى سلطة في الوطن، بالرغم من الشكوك في النوايا والإرادات لكون الجهة الداعية تشكّلُ جزءً من توافق السلطات على تقاسم المغانم والمكاسب والمناصب منذ التغيير الدراماتيكي في ٢٠٠٣ تكمنُ بإشارته إلى حالةٍ متهالكة من خيبة الأمل بعد بلوغ العملية السياسية شبهَ حالة من الانسداد السياسي بعد الانتخابات الأخيرة وما شابها من تشكيك وتنابز وتهديد بلغتْ حدّ التدخل بسطوة السلاح واستخدام العدّة والعتاد المتيسر بأيادي الخاسر الخائب لرفض النتائج. فيما الطرف المنافس الفائز بأريحية الأصوات، مازال متمسكًا بمشروعه الوطني بتحقيق «الأغلبية الوطنية السياسية»، وهو ذات المشروع المقدَّم من نفس الأطراف الفائزة في دورات سابقة، فيما هي ذاتُها لا تقبل به اليوم. ومثل هذا التناقض الواضح والفاضح في الرأي والتعبير وتغيير المواقف غير مقبول البتة في زمن الديمقراطية التي قبلت بها واتفقت عليها الأطراف المشاركة في العملية السياسية من دون تردّد أمام الملأ .

إن الأمور لا تُقاس بمثل هذه التقلبات في السياسة. فالديمقراطية الحقيقية لا تعني التوافق العرفي على تقسيم المناصب طائفيًا ومذهبيًا، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية بين أحزاب السلطة عبر نظام التحاصص الفاسد الذي يدرّ على سالكيه وطالبيه عسلاً ولبنًا ويحرم منه شرائح واسعة من الشعب. إنما الديمقراطية الصحيحة تتمثل بما تأتي به صناديق الاقتراع وتقبل به جميع الأطراف، بالرغم من علمنا وإدراكنا عدم إمكانية تطابق الديمقراطية في الأنظمة الطائفية والدينية والعشائرية والقبلية. إذ ليس من المعقول، حين تفوز كتلة او حزب أو تحالف يجري التصفيق له وإقامة الاحتفالات والمهرجانات والشماتة بالخاسر، وبعكسه حين الخسارة تتفاقم الأزمات وتوجّه الاتهامات بالتزوير وتشتد الدعوات بالثبور والتهديد وقلب الطاولة على الفائز. وهنا لا بدّ من الإشارة الواضحة لعدم رضا شرائح واسعة من الشعب العراقي عن أداء ساسة البلاد وشكوكهم المتزايدة بنجاعة العملية السياسية بسبب بلوغها أدنى دركات الفشل والخيبة والتهافت الجنوني في صراع على السلطة ومكاسبها ومناصبها بحثًا عن أبواب ونوافذ درّت عليهم ثرواتٍ طائلة طيلة السنوات السابقة عندما رفعت أحوالَ غالبيتهم من أسافل الحضيض إلى اكتناز الثروات وفتح حسابات وشراء عقارات والتغوّل على عقارات بطرقٍ غير مشروعة. وما خفي يبقى الأعظم! ومن ثمّ، فلا مجالَ بعدُ لاستعادة ثقة الشعب في المنظومة السياسية ككلّ . بل نحنُ أمام تحديات جديدة وحسابات محسوبة النتائج وطنيًا تلوح في الأفق بمعايير صحيحة قادمة تنتظرُ التطبيق والتنفيذ بالرغم من اعتراض الأطراف الفاشلة في السلطة وشبه اللّادولة .

طاولة للحوار والتفاهم وليس لتقاسم المغانم

كلّ ما يتوق إليه الشعب المغلوب على أمره، قبول جميع الأطراف بما آلت إليه الانتخابات التشرينية الأخيرة من نتائج والجلوس على طاولة وطنية للاتفاق على انطلاقة جديدة بين جميع الأطراف، ليس لتقاسم المناصب والمكاسب ثانية، بل لإتاحة الفرصة للأطراف الفائزة بتنفيذ مشروعها الوطني ذي «الأغلبية السياسية»، فيما الطرف الآخر يفرض رقابته الصارمة من وجهة نظر وطنية وليس طائفية أو حزبية أو مذهبية من أجل الخروج من الأزمة الشائكة وبلوغ مرحلة العقد السياسي الجديد الذي نسعى إليه جميعًا. وهذه فرصة جديدة لعودة الحكم الرشيد بأيادي عراقية وعقول وطنية تأخذ في بنود مشروعها إعادة بناء الدولة العراقية المنهارة من جديد وفق مقوّمات وطنية صحيحة بوضع الرجل المناسب في المناسب وإعادة اللحمة المجتمعية المثلومة والتفكير الجدّي بوضع حدود لهجرة العقول والكفاءات ووضع كل المقدرات في خدمة الوطن والمواطن على أساس العدل والمساواة والجدارة. وكل هذا لا يمكن رؤيته على أرض الواقع من دون إعادة هيبة القانون ، وحصر السلاح بيد الدولة، وكبح جماح تجار المخدرات ترويجًا وتوريدًا وتعاطيًا وتغطية، وتقويم العملية التربوية والعلمية التي تهاوت إلى الحضيض، ومحاسبة الفاسدين والمفسدين من أعلى الهرم وليس عبر صغار الموظفين بجعلهم أكباش فداء .

لذا، ومن منطلق البدء بالتأسيس لمرحلة قادمة وصحيحة من الحكم الرشيد، لا بدّ من تغيير المسارات ووضع النقاط على الحروف والبدء بتصفية بيدر الوطن من الأشواك والزؤان والأدغال الدخيلة كي يعود الحكم للشعب صاحب الإرادة والقرار والمصلحة في كلّ شيء وأيّ شيء . وحتى لو حصلت البداية ببضع ممثلين وطنيين من أصحاب الغيرة والنخوة والإرادة الوطنية، فهي ستكون بادرة خير وبشارة طيبة للمستقبل القريب ، فمسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة ، وهذه الخطوة ستنفذها هذه القلة القليلة من النواب المستقلين ومن أصحاب الفكر الوطني المستقلّ الناضج بدعمٍ من ديمومة ثوار الانتفاضة الباحثين دومًا عن «وطن مفقود»، والذين لم يفقدوا جذوتهم ولا خفتت نارُ مطالبتهم بالتغيير المطلوب باتجاه تفعيل الوازع الوطني وعودة الحكم الرشيد إلى بلد الرشيد أيام كان للخلافة العباسة شأنٌ ورفعة وتطورٌ وسمعة حينما كانت بغداد منارة زاهية بزهو قدراتها في كلّ شيء، وسطرًا لمجد العروبة ، وصخرة للمُلك الوطيد. فهل ستعود إليها بسمتُها الزهراء الناصعة قريبًا وتبشرنا الأيام القادمة بإشراقة أمل وبهجة وفرح في الأفق ؟

هذا هو الأمل القادم الجديد الذي نتوق إليه ونريد حصوله في الدورة المرتقبة للبرلمان، كي نشهد بصدق سمفونية الوطن تخرج من أوتار عودٍ تغنّي له وتعيد أمجاده وثرواته وقراره وإرادته وإدارته إلى أهله الأصلاء من العراقيين الصالحين الوطنيين ، دمتِ بغدادُ دارًا للنهى والفن والمحبة والأصالة. فأنتِ دومًا ستظلين بيتَ القصيد، كما أنشدَك قبلنا محبوكِ وأحبابُكِ وعاشقُوكِ! ونحن على وقع خطواتهم نغني لك كي تعودي عاشقةً للحكم الرشيد ! .

البرلمان الجديد .. واقعية أم إغتراب تشريعي ؟

احمد طلال البدري

كما معروف إن السياسة التشريعية هي مكنة وفن تحديد الاهداف التي يجب أن يحققها القانون وهذا يتطلب فهم وإدراك الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع ووضع خطة أو سياسة لتبديل أو تنظيم هذا الواقع، وبمعنى آخر ان السياسة التشريعية تعكس الفلسفة التي تحكم عملية التشريع بدأً من اتخاذ القرار لمعالجة موضوع أو قضية ما عن طريق التشريع ومروراً بجمع المعلومات ودراسة الواقع وتحديد البدائل والأولويات الخاصة بالمجتمع وانتهاءً بترجمة مبادئ السياسة إلى نصوص قانونية واصدارها بالطرق المحددة حيث يبدأ دور الصائغون في ضبط هذه الافكار في عبارات محكمة وموجزة وسليمة قابلة للتنفيذ، وبالتالي فأن غياب السياسة التشريعية يعني أنعدام مكنة تحديد الاهداف بدقة التي يجب أن يحققها القانون وصعوبة بلورة مبادئ السياسة في قوالب قانونية، إذ أن الصياغة التشريعية كعملية فنية تتأثر تأثراً كبيراً بالمعطيات السياسية التي تفرز منهاجاً تشريعياً يتقيد به الصائغون، فالمنهج التشريعي.

طبيعة النظام

يختلف تبعاً لطبيعة النظام السياسي والمبادئ التي يعتنقها ويتأثر بدرجة كبيرة فيما إذا كان نظاماً دكتاتورياً (سلطوياً) أو نظاماً ديمقراطياً، فالمنهج التشريعي في ظل النظام السلطوي، يعكس مركزية التشريعات الصادرة عن السلطة التنفيذية (الحاكم) ويهمش دور المجالس النيابية، وفي الغالب تعكس تشريعات الحاكم سياسة ومبادئ الحزب الواحد وهنا يكون دور البرلمان شكلياً ومؤسسة تابعة وبالتالي لا يمكن للبرلمان في ظل هذا الوضع إدراك الواقع بمنظوره وتحديد الاهداف التي يجب أن يحققها القانون، لأن القانون في هذه الحالة يعكس رؤية السلطة الحاكمة التي تسعى إلى تحقيقها وفقاً لمنظورها للواقع ما هو كائن وما يجب أن يكون ، حيث يقتصر دور المشرع في الأنظمة السلطوية على وضع إطار قانوني لما تراه هذه السلطة ملائماً ومناسباً حتى وإن كان هذا التشريع منفصماً عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ففي الأنظمة السلطوية يمكن أن نشهد غياب المنهج التشريعي المنبثق من الواقع وبالمقابل فإن التوجه السلطوي يفرض منهجاً سلطوياً وهذا بدوره يفرز صياغة سلطوية للتشريعات تجعل من عملية الحَوْكَمَة التشريعية أمراً متعذراً أو شبه مستحيل، بمعنى آخر يمكن القول أن الأنظمة المركزية أو السلطوية يمكن أن تضع سياسة تشريعية ولكن هذه السياسة ليس من اللازم أن تتطابق مع الواقع بقدر ما هي متطابقة مع منهج هذا النظام السياسي ومبادئه، وهي في الغالب تميل إلى الصرامة والثبات لكونها قد صنعت في أروقة السلطة المركزية، وعندما تدفع هذه الاخيرة بمشروع قانون إلى البرلمان لن تجد قوى فاعلة لتغييره أو اجراء التعديل عليه وهذا خلاف ما يحدث في الأنظمة الديمقراطية التي ترتكز على برلمانات مستقلة تستطيع انتقاد مشروع القانون الذي قدمته الحكومة سواء اكان ذلك مباشرة أو عن طريق نواب الحزب الحاكم وتسعى إلى التغيير فيه ليكون متوائماً مع الواقع وحاجات المجتمع أو الفئات المستهدفة منه مع امكانية ودور اكبر في إعادة الصياغة، وكذلك من المهم الاشارة أن إلى غياب المنهج التشريعي الواقعي لا يعني بالضرورة رداءة الصياغة التشريعية فليس هناك تلازم بين ديمقراطية النظام من ناحية وضعف جودة الصياغة من ناحية أخرى، إلاّ أن المنطق يحتم أن البرلمانات المستقلة في الأنظمة الديمقراطية أقرب إلى افراز صياغة تشريعية جيدة تتوافق مع مبادئ الحكم الرشيد، إلاّ أن ذلك لا يعني ان القوانين التي تصدرها الأنظمة السلطوية وإن كانت تمثل رؤيا السلطة الحاكمة ان تكون رديئة الصياغة ، فالصياغة عملية فنية كما بينا في حين أن التشريع قرار سياسي ، كذلك نلحظ في الأنظمة الديمقراطية ان البرلمانات تتسم بدرجة عالية من المؤسسية القادرة على تقييد الحكومات والمبادرة التشريعية الحكومية وهذا يعكس أهمية الحَوْكَمَة المؤسسية كأحد خيارات أو استراتيجيات الحَوْكَمَة التشريعية حيث يرى الخبير (فيليب نورتون) أن شروط مؤسسية البرلمان هي التنظيمات المفصلة داخل البرلمان التي تترابط فيما بينها تحت مظلة البرلمان، وثم استقلال البرلمان ككيان مستقل عن المؤسسات الأخرى .

منهج تشريعي

إن غياب المنهج التشريعي الواقعي من شأنه أن يفرز قوانين ميتة ويضرب ديفيد تروبك (.) مثلاً واقعياً عندما يصف اخفاق القوانين في حل المعضلات الاجتماعية الواقعية بكونها (قوانين ميتة) وهذا يستدعي مراجعتها في ضوء المبادئ العامة لنظرية القانون، فكل تشريع لا يصدر بهدف التنظيم الاجتماعي إنما هو عبثاً، وان القوانين التي تحمل في طياتها احكاماً تتعارض بعضها مع البعض الاخر أو لا تنظم أوضاعاً قانونية ملحة هي قوانين عمياء () فغياب المنهج التشريعي الواقعي يؤدي بالنتيجة إلى مجرد (وجود تشريعي) فوجود التشريعات في الحياة الاجتماعية غير كافي لمعالجة المشاكل ما لم ينبثق هذا الوجود من دراسة واقعية للبيئة التشريعية، فما قيمة التشريع الذي يصدر وفقاً للقواعد والاجراءات التي رسمها الدستور إذا لم يكن هذا التشريع قابلاً للتطبيق فقد تصدر بعض التشريعات إلاّ أنها تموت بعدم التطبيق أما بسبب تعارضها مع الاعراف السائدة والعادات المجتمعية، أو بسبب نزوع الناس لتجاهل هذا القانون أو التهرب منه ومخالفته لأنه لا يعبر عن مصالحهم الحقيقية وهذا ما يعرّفه فقهاء القانون (باغتراب التشريع)، أي عدم واقعيته ، لذا ندعو البرلمان الجديد الى ضرورة تبني سياسيات ومناهج تشريعيـــة واقعية ، فالعبرة ليس بوجود القوانين فقط وانما بواقعيتها ... والله ولي التوفيق .

فلنقرأ على النظام السياسي السلام

جواد العطار

يعتبر مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية ركنا أساسيا ومهما من أسس النظم البرلمانية ، ومتى ما كانت كل سلطة تعمل بمعزل عن تأثير الاخرى كلما كان النظام الديمقراطي قويا ضاربا بجذوره في نفوس الساسة والناخبين على حد سواء كل يعلم دوره ويسير عليه بإتقان. لكن اي اختلال او تأثير سلبي في عمل احدى السلطات او ممارسة الضغوط والتأثير على الاخرى ستظهر الهزات والازمات وتعصف بروح النظام الديمقراطي ومصداقيته واستمراريته.

وفي العراق لا فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لان الحكومة بنت البرلمان ومبدأ التحاصص هو السائد فلا تعاون مرن بين السلطتين بل انسجام وتوافق على طول الخط قادته الكتل السياسية لاكثر من عقد ونصف مما تسبب بظهور مشاكل عديدة من قبيل استشراء الفساد والمحسوبية والمنسوبية والتحابي على حساب المصلحة العامة وغيرها الكثير من المشاكل التي عطلت المشاريع والبناء والإعمار واكلت الاخضر واليابس ، ورغم وجود هذا التعاون بين السلطتين في الكثير من النظم الديمقراطية التي سبقتنا الى انها حافظت على أمرين :

الاول – وجود حكومة ومعارضة في البرلمان ، فالكل لا يشارك بالحكومة مثل العراق بل تتقاسم القوى الفائزة الأدوار فيما بينها ويمارس البرلمان رقابة صارمة على الأداء الحكومي حتى وصل في بريطانيا مثلا الى تشكيل حكومة ظل من المعارضة .

الثاني – الحفاظ على استقلالية القضاء من تأثير السلطتين التشريعية والتنفيذية ، باعتباره صمام الأمان وقت الازمات وحتى تضمن استقلاليته من التأثيرات .

فإذا كان العراق قد فشل في تحقيق الامر الاول لان كل القوى الممثلة في البرلمان تسعى لتقاسم المناصب وتشارك بالحكومة ، فهل نجح في تحقيق الامر الثاني المتمثل باستقلالية السلطة القضائية عن السلطات الاخرى ؟ .

في الحقيقة عانت السلطة القضائية كثيرا في العراق خلال المرحلة الماضية بسبب عدم وجود الأسباب الموضوعية التي تضمن استقلاليتها ، فلا تعيين للقضاة مدى الحياة ولا مؤسسة المعهد القضائي التي تخرج القضاة بمعزل عن المحاصصة ولا القضاة انفسهم يمتلكون اسباب الحماية من الدولة على حياتهم او ممتلكاتهم ... وفقدت المؤسسة القضائية الكثير من خيرة رجالها بسبب تمسكها بالقانون وعدم انصياعها للتأثيرات الخارجية .

ورغم هذا الامر وفرت الدولة الحماية لاعضاء المحكمة الاتحادية العليا لكن الدستور اوكل امر تعيين اعضاءها بيد البرلمان مما جعل الكثير من قراراتها عرضة للتفسير والتأويل خصوصا مع تضارب بعضها او تأخرها في اصدار القرارات ، ومنها على سبيل المثال :

١. اصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارين متناقضين في نفس الموضوع وهو الكتلة الفائزة الاكبر في الانتخابات ، حيث اعتبرتها عام ٢٠١٠ بانها الكتلة التي تتشكل داخل البرلمان في جلسته الاولى ، ثم عادت عام ٢٠١٨ فاعتبرتها الكتلة التي حصلت على اعلى الأصوات في الانتخابات... مما تسبب بالكثير من الإرباك على المستوى السياسي خصوصا مع اعلان نتائج انتخابات عام .

٢- تتأخر المحكمة كثيرا في اصدار قراراتها حتى انها تعيد محافظا مقالا الى منصبه بعد سبعة أشهر من إقالته او تؤيد طعنا بقانون بعد صدوره واقراره بعام ، مما يسبب الكثير من الإرباك على المستوى الاداري.

٣- تنظر المحكمة الاتحادية العليا دعوى طعنا في نتائج الانتخابات فتقبله شكلا وتؤجل الدعوى لغرض الدراسة وتخاطب مفوضية الانتخابات حول قضايا جوهر الدعوة ثم تعود بعد مضي اسابيع لترد الدعوى لانه ليس من اختصاصها .

لا يخفى على من قرأ النقاط الثلاث بان المحكمة الاتحادية العليا كانت عام ٢٠١٠ تحت تأثير سياسي في اصدار قرارها الذي ثبت السيد المالكي لولاية اخرى وابعد السيد علاوي الفائز الاول عن تشكيل الحكومة ، وفي النقطة الثانية فان فترة الأشهر التي تكررت في إقالة المحافظين وتعديل بعض التشريعات هي فترة الضغوط الشخصية والحزبية وحتى تحت الضغوط الشعبية لانها خالفت الدستور برد ابطال تجميد مجالس المحافظات تحت تأثير الرأي العام ، وفي النقطة الثالثة وهي الأهم فإننا كنا نحتاج من المحكمة الاتحادية العليا الحسم السريع لمثل هذه القضايا لانها تمس جوهر النظام الديمقراطي وصميم عمل المؤسسة القضائية وهو البت في الخلافات بين القوى السياسية ، لذا لم يكن من داع للمحكمة التهرب من واجبها المؤسسي بدعوى عدم وجود الاختصاص .

ان اي محكمة عليا هي السند الحقيقي للنظام الديمقراطي وصمام الأمان وقت الازمات ، لكنها ان لم تتمتع بالسرعة في الإنجاز اولا؛ والحسم دون محاباة ثانيا؛ والانفصال عن كل التأثيرات ثالثا؛ فلنقرأ على مستقبل النظام السياسي السلام .

تتمة المقال الإفتتاحي ..

السفر وحصانة المراسلات وحرية ابداء الرأي وحرية الايمان بدين او عقيدة على سبيل المثال لالحصر .

أن حماية الحرية الشخصية تقع ضمن مسؤوليات السلطة التنفيذية ، باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة للدولة ، ولذلك على جميع الاجهزة الامنية والتنفيذية ان تعمل وفقا لمبادئ حقوق الانسان ومبادئ الدستور العراقي، وكل خرق او تهاون في الالتزام بهذه النصوص يستوجب المسؤولية القانونية امام القضاء العراقي ، وهو السلطة التي تستطيع ان تفرض العقوبة الرادعة على من يخرق الدستور ويخالف القوانين، وهو ايضا من يستطيع تحديد التجاوز على الحرية الشخصية ، حيث يندمج مفهوم الحريات بشكلها الواسع مع مفهوم الحرية الشخصية ، وهذه الحرية مرتبطة بقيم وأعراف المجتمع لا يمكن ان تنسلخ عنه بسهولة ، فالانسجام مع قيم المجتمع الخيرة والهادفة الى تيسير سبل الحياة والسلام والخير والمحبة بين الناس هي بحد ذاتها قيم تدفع لتمتين مفاهيم الحرية الشخصية ، إلا ان قيما وأعرافا أخرى عافها الزمن وتركتها الأمم لا يمكن ان تلزم الإنسان وتقيده مثل زواج الكصة بالكصة أو منع زواج ابنة العم وغيرها من الأعراف التي بدأت تتآكل وأن التزمت بها بعض المجتمعات الجاهلة والمتخلفة ، ولذا فأن هذه الحرية الشخصية وأن كانت حرة وعامة لايحددها سوى عدم التعدي على حريات الاخرين، فإنها تلتزم بضوابط وتعاليم وفق مساحة مجتمعها ، فما يقيد الفرد في العراق لا يمكن ان يقيده في فرنسا مثلا، ولعل انسجام الحرية الشخصية مع حريات الآخرين يشكل معلما مجتمعيا يمكن ان يكون عرفا ضمن مفردات الحرية الشخصية وبالتالي يسهل عملية ممارسة الحريات الشخصية وبما يطورها ويجعلها منسجمة ومتناسبة مع مراحل زمنية يمر بها المجتمع العراقي ضمن التحول الديمقراطي .

ولتطبيق مفهوم ومعنى الحرية الشخصية ينبغي ان ينسجم هذا التطبيق ويتناسب مع الحريات الاساسية التي نص عليها الدستور وبما لا يتقاطع معها، ويمكن ان تستفيد الحرية الشخصية من حماية الدستور لها من خلال حماية القضاء لكل ما ورد من حقوق وحريات فيه ، ومن هذا المنطلق نستطيع القول بان الحرية الشخصية تبدأ من قدرة الانسان على ابداء تصرف عملي وفعلي يتعلق بذاته على ان لا يتعدى على حريات الاخرين وبما لا يتعارض مع الاداب العامة والأعراف الخيرة التي تمسك بها المجتمع ، أي انه يتمكن من ابراز الجوانب العملية في التصرف قولا او فعلا أو رأيا ضمن حدود الشخصية دون ان تقيده .

الديمقراطية من منظور آخر

اياد مهدي عباس

على الرغم من أن دستور العراق الجديد الصادر في ٢٠٠٥ نص في مادته الأولى إن (نظام الحكم في العراق هو نظام برلماني ديمقراطي قائم على التداول السلمي للسلطة عبر آلية الاقتراع الحر) إلا أن البعض يرى أننا ما زالنا بعيدين عن مبادئ العمل الديمقراطي الحقيقي .

بالرغم من مرور ما يقارب العقدين من الزمن على التجربة الديمقراطية في العراق، وذلك بسبب ابتداع مفاهيم دخيلة على النظام الديمقراطي، كالمحاصصة والتوافق وتقاسم السلطة بين المكونات السياسية وعدّها جزءا لا يتجزأ من النظام الديمقراطي الجديد، فكانت هذه المفاهيم سببا في تعطيل دور البرلمان الرقابي وانحراف مسيرة التحول الديمقراطي في العراق عن مسارها الصحيح، لأن الديمقراطية بمفهومها البسيط تعني كل عمل جماعي يهدف الى تفعيل رأي الأغلبية عبر آلية الاقتراع الحر والوصول الى رؤية وطنية ناضجة تسهم في بناء المجتمع ، عبر تطوير مساراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي مسيرة طويلة من التراكم الثقافي القائم على احترام خيارات الأغلبية، وفق ما تفرزه صناديق الاقتراع في العملية الانتخابية،

وليس الهدف من الديمقراطية خلق طبقة سياسية مترفة تحظى بحماية برلمانية تجعلها في منأى عن المساءلة القانونية .

فالديمقراطية حسب منظور الشعوب المتقدمة هي بمثابة عقد اجتماعي يسير عليه المجتمع ضمن أجواء بيئية مهيأة ثقافياً لقبول الفكر الديمقراطي ، لذلك نرى هذه الشعوب اليوم تمارس حقها في اختيار من يمثلها بحرية مطلقة وفي أجواء سياسية هادئة، ايماناً منها بأهمية العمل الديمقراطي في بناء الأوطان وتلبية متطلبات الشعوب في التقدم والازدهار .

إن تجربة التحول الديمقراطي في العراق ما زالت تجربة غير ناضجة بسبب افتقارها الى ثقافة العمل الديمقراطي الحقيقي وبسبب تمسك البعض بالثيوقراطية (الحكم الديني) ومحاولة دمجها بالنهج الديمقراطي، ما زاد في المشهد السياسي العراقي إرباكاً وتعقيدا فانعكس ذلك سلبا على مسيرة التحول الديمقراطي في العراق بعد زوال الديكتاتورية منه .

بينما يرى البعض الآخر ضرورة أن تكون هنالك مراجعة حقيقية للعملية السياسية في العراق، والقيام باستفتاء شعبي يكون بمثابة تقييم للمرحلة السابقة ، من اجل الوقوف على أهم سلبيتها والقيام بمحاولات جادة، لتصحيح مسارها الديمقراطي من خلال تشخيص مواطن الخلل فيها وتنقيتها من الشوائب الدخيلة عليها، لأن البقاء على نمطية هذه التجربة التي لم تحقق أهدافها في التحول الديمقراطي السليم والبناء ، هو استمرار لضياع الوقت وتبديد في ثروات الشعب ونهب مقدراته ، وكذلك سبب في تأخر البلاد عن ركب التقدم العالمي .

قالت الديمقراطية .. الغلبة للاغلبية في الحكم

علي عرمش شوكت

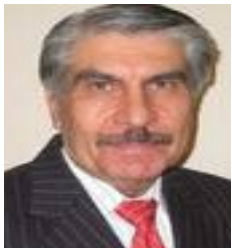

منذ ان اعتمدت المجتمعات الحضارية الآلية الديمقراطية كوسيلة للمسك بصولجان الحكم، تبنت مفهوم { الغلبة للاغلبية } كونه الذي يشرّع لمن سيتسلم زمام الامور . سواء اكان ذلك لادارة الدولة او تغليب الارجح في القرارات السياسية وغيرها. وكذلك اقتفاء اثر تطبيق القوانين المرعية في التشريع والتنفيذ .. اما الاقلية فتجلس في موقع الظل المنافس. هذا هو الذي ينبغي ان ينضج زبدة الانتخابات التي تشكل الجزء الاهم من الديمقراطية حيث تطبيق قولها { الغلبة للاغلبية } .

وماذا يجري في بلادنا العراق على اثر اسقاط النظام الدكتاتوري البائد ..؟. حينما اخذت الديمقراطية كوسيلة للتبادل السلمي للسلطة. الذي قد حصل مع سبق الاصرار والترصّد، هو ليس سلخ الديمقراطية فحسب ، وانما افراغها من مضامينها العادلة. الامر الذي تجلى باخس واتعس صور « التزيف « والتفسير الجزاف ، حتى وصل الامر الى تطبيق تسلكات تسلطية قمعية دامية تحت عناوين مصبوغة بلون ديمقراطي ، كان من ابرزها قوانين الانتخابات وقبلها تأسيس دستور ينطوي على مضمون لايمت باية صلة لعنوانه كعقد اجتماعي ، حيث تجلت المسخرة باشنع اشكالها .

لقد استثمرت القوى التي نُصبت على سدة السلطة تحت يافطة ما سمي بالمكونات الطائفية الاثنية والقومية ، كانت خلاصته تمزيق الارادة الوطنية الى ارادات مشتة مستغلة غياب الوعي في الاعوام الثمانية عشر التي سبقت انفجار بركان الوعي الغاضب الذي تجلى في انتفاضة تشرين ٢٠١٩ المجيدة. هذه الثورة غير المكتملة بعد، قد جاءت بتغيير في نتائج الانتخابات، اذ اسقطت العديد من رموز الفساد والفشل. وكما يقال « ذاب الثلج وظهر المرج « وبايضاح اخر قد انقلبت المعادلة وبرزت الاقلية المغيبة اصواتها في السابق. وبمقابل تحولت الاغلبية السارقة لاصوات الاخرين في الجولات الانتخابية السابقة الى اقلية متوسلة لاهثة للاشتراك في التشكيلة الحكومية القادمة تجنباً من ملاحقة القضاء لها .

تشبثت الاوساط الخاسرة « بقشة » ، اخطاء المفوضية وكذلك بالفرق الشاسع بين رصيدها الانتخابي السابق وما جنته مؤخراً من ارقام متدنية لافتة للانتباه .. وحقيقة لو قدموا ادلة واقعية لربما قد نتحول الى مدافعين عن حقهم الا ان ماعرض يكاد يكون ضدهم. وعلى سبيل المثال وليس الحصر، قد تعكزوا على الاخطاء الفنية في الاجهزة المخصصة للعد والفرز لاصوات الناخبين، علماً ان هذه الاجهزة كانت تشتغل على عموم الناخبين فلماذا تتكرس خطاؤها ضد الخاسرين ولم تشمل الذين فازوا ؟.

اما الاستهداف السياسي الذي يطرحونه كواحد من اسباب خسارتهم ، فهذا ايضاً تنكره النتائج المضاعفة عن النتائج السابقة التي حصل عليها البعض من اطرافهم .. ومع كل هذا الاشكال ولكنهم لم يغادروا السعي المحموم للمشاركة في تشكيل الحكومة تجنباً للازاحة عن الساحة وفقدان الامتيازات، والاهم من ذلك هو فقدان الحصانة التي توفر الحماية من القاء القبض المباشر على بعض رموزهم الكبيرة المتهمة بالفشل والفساد ..

فضيحة الشهادات المزورة في العراق

الدكتور عبد الحسين شعبان

أثارت فضيحة الشهادات المزوّرة التي حصل عليها طلاّب عراقيون من بعض الجامعات اللبنانية ، عاصفة شديدة من النقد والاتهام في الأوساط الأكاديمية والثقافية اللبنانية والعراقية. ويُلقي هذا الملف بظلاله القاتمة والكئيبة على أوضاع البلدين السياسية والاقتصادية والمعيشية، ولاسيّما تفكّك الوحدة المجتمعية بسبب نظام المحاصصة والطائفية القائم على الزبائنية والمغانم .

وحسب ما رشح من معلومات، فهناك ثلاث جامعات لبنانية متورّطة في هذه المسألة منحت شهادات لأعداد غفيرة من العراقيين لم يذهب بعضهم إلى لبنان أصلاً، أو زارها للسياحة، حيث استغلّ بعض النواب والمسؤولين العراقيين مواقعهم وإمكاناتهم للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراه ، فثمة رغبات محمومة للحصول على شهادات أكاديمية بأي ثمن ، وقد علّقت وزارة التعليم العالي العراقية شهادات الطلبة الصادرة عن الجامعات اللبنانية الثلاث لعدم التزامها بالرصانة العلمية. ويصل الرقم المتداول إلى ٢٧ ألف شهادة مزوّرة، أو مباعة .

أصبحت قصّة التزوير مسألة شائعة واعتيادية في العراق بعد السقوط والاحتلال عام ٢٠٠٣، وشملت وزراء ووكلاء وزراء ونواباً، وعدداً من المستشارين، وبعضهم لا يحمل شهادة أصلاً، كما شمل التزوير شهادات الملكية، وتمّ الاستيلاء على منازل وأراض ، بعضها لغائبين، وشملت أعداداً كبيرة من المسيحيين ، وبعضها بحجّة كون ساكنيها من أعمدة النظام السابق، وتمّ استئجار بعضها من الدولة بأسعار بخسة باستغلال مراكز النفوذ ، وأعتقد أن أمام مفوضية النزاهة عشرات الآلاف من الدعاوى الخاصة بالتزوير للشهادات وقضايا الملكية والنزاهة والرِّشى والسرقات، وغيرها .

إن السمعة الطيبة التي كانت تتمتّع بها الجامعات العراقية تصدّعت بفعل عوامل عدة في الماضي والحاضر، من أهمها نظام المحاصصة القائم ، فضلاً عن أن العديد من الجامعات الأهلية لم ترتقِ إلى معايير الحدّ الأدنى المتعارف عليها علمياً، من دون أن ننكر على بعض الجامعات العراقية ما قدّمته وما ساهمت به من رفد المجتمع بكفاءات وطاقات علمية محترمة في فترات سابقة .

تأسست جامعة بغداد في عام ١٩٥٧ بعد أن جمعت كليات عدة من أهمها كلية الحقوق التي أنشئت عام ١٩٠٨ وكليّة الطب عام ١٩٢٧، وشهد العراق نهضة

علمية كبيرة في العهد الملكي، وعلى الرغم من توسع نطاق التعليم في العهد الجمهوري، وارتفاع نسبة تعليم الإناث ثلاثة أضعاف وشموله الريف بعد ثورة ١٤ يوليو/ تموز ١٩٥٨، إلاّ أن ضعفاً أصاب مستوى التعليم ، ابتداء من «قرار الزحف» الذي أصدرته قيادة الثورة باعتبار جميع الطلبة ناجحين حتى إن رسبوا في صفوفهم ، ثمّ التدخلات التي شهدتها الجامعات باسم ممثليّ اتحاد الطلبة ، خصوصاً في فترة احتدام الصراع القومي – الشيوعي .

وعلى الرغم من التقدم المطرد والملحوظ الذي حصل في مستوى التعليم بالعراق في السبعينات ، ومساعي القضاء على الأمية ، وارتفاع رصيد البحث العلمي ، وازدياد البعثات إلى الخارج ، إلّا أن الاشتراطات السياسية أصبحت جزءاً من واقع الحياة الجامعية، خصوصاً في فترة الحرب العراقية – الإيرانية وما بعدها، والحصار الاقتصادي الجائر، فجرى التهاون أمام المعايير العلمية في القبول، فضلاً عن المواصفات المطلوبة للنجاح، وقبل ذلك حمْلة «التبعيث» التي شهدتها الجامعات بإخراج ونقل عشرات، بل مئات الأساتذة المؤهلين وحصرها بتيّار حزبي واحد وبالموالين له .

أما بعد السقوط والاحتلال عام ٢٠٠٣ للعراق ، فقد تم تسريح مئات الأساتذة الجامعيين وإحالتهم على التقاعد، وتحوّلت صروح الجامعات أحياناً إلى منابر في المناسبات الدينية ، ولم تُراعَ الشروط الأكاديمية في تأسيس عشرات الجامعات الأهلية، ولذلك انخفض مستوى التعليم إلى حدود كبيرة، والأمر يشمل الأساتذة والطلبة والإدارات والفضاء الجامعي، خصوصاً وقد عاش العراق فترة استثنائية بسبب المغامرات والحروب والحصار والاحتلال ، وانتشرت مظاهر الشعوذة والسحر والخرافة باسم الدين ، وزاد الأمر سوءاً الشحن الطائفي والإثني الذي تكرّس منذ مجلس الحكم الانتقالي وأصبح عرفاً سائداً مدعوماً بنص دستوري تحت عنوان «المكوّنات» .

إن أخطر ما يواجه أي مجتمع هو التلاعب بشيئين ، هما التعليم والقضاء ، فلم تتأثر المعايير العلمية لجامعة السوربون وهي تناقش أطروحات طلبة تحت الأرض، في فترة الاحتلال النازي، ولعلّنا نستعيد قولاً شهيراً لتشرشل بعد القصف الألماني النازي، حين ردّد إذا كان القضاء بخير فبريطانيا بخير. وقضية مثل قضية تزوير الشهادات هذه لا بدّ للقضاء العراقي أن يقول كلمته فيها ، إضافة إلى مفوضية النزاهة بعد تتجيرها .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum

No. 109 Jan. 2022

العدد مائة و تسعة - كانون الثاني ٢٠٢٢

أينشتاين وسفرته الى اليابان

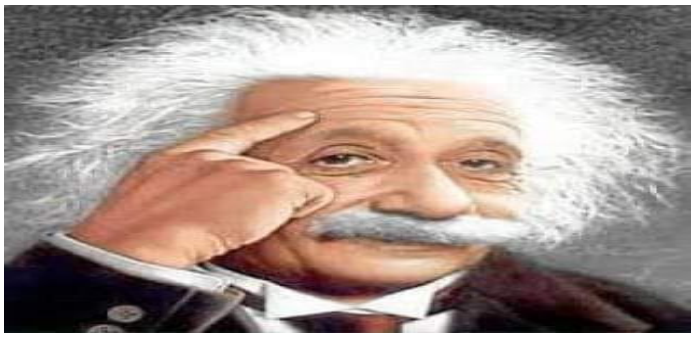

سافر العالم (أينشتاين) إلى اليابان عام ١٩٢٢ في الوقت الذي تم فيه الإعلان عن فوزه بـ (جائزة نوبل للفيزياء) .
وفي الفندق لم يجد معه مالاً ليعطيه للخادم الذي جلب الشاي فأمسك ورقة وكتب فيها جملة ثم وقعها ثم أعطاها للخادم ونصحه بالاحتفاظ بها .
بعد مرور ٩٥ عاماً في يوم ٢٤ /١٠ /٢٠١٧ اتصل أحد أبناء أخوة عامل الفندق ذاك بدار المزايدات لطرح الورقة في المزاد .
ابتدأ المزاد بالشاري الأول (٢٠٠٠ دولار) وبعد ٢٥ دقيقة وقف المزاد على مبلغ (١٣ مليون دولار) .
الآن,,, لنرى ماذا كتب (أينشتاين) في تلك الورقة :
*حياة هادئة ومتواضعة تجلب قدراً من السعادة أكبر من السعي للنجاح المصحوب بالتعب المستمر .
هذا عندهم ، ماذا عن عالمنا العربي !!!
في العام ١٩٥٨ كان رئيس جامعة بغداد البروفيسور (عبدالجبار عبدالله) هو أحد أربعة طلاب تتلمذوا على يد العالم (أينشتاين) في معهد (ماساشوستس) في الولايات المتحدة .
عندما حدث انقلاب على سلطة (عبد الكريم قاسم) (١٩٦٣) اعتُقل العالم الفيزيائي العراقي تلميذ (أينشتاين) فيمن اعتقلوا من كوادر وسياسيين وأساتذة وعسكريين .
وعندما أُفرج عنه هاجر إلى الولايات المتحدة وأقام أستاذاً في نفس المعهد ومنحه الرئيس (هاري ترومان) أعلى وسام في أمريكا [وسام العالم]
أحد زملاء الزنزانة عرفه جيداً، يقول إنه كان يشاهده مستغرقاً في تأملاته وكانت دموعه تنهمر أحياناً .
و ذات يوم تجرأ وسأله عن سبب بكائه فأجاب العالم الكبير :
عندما جاء الحرس القومي لاعتقالي صفعني أحدهم فأسقطني على الأرض ثم فتش جيوبي وسرق ما لدي وأخذ فيما أخذ قلم الحبر الذي أهداه إلي (ألبرت أينشتاين) يوم نيلي شهادة الدكتوراه التي وقعها به .
كان قلماً جميلاً من الياقوت الأحمر ولم أكن استعمل هذا القلم إلا لتوقيع شهادات الدكتوراه لطلابي في جامعة بغداد .
صمت هذا العالم قليلاً . ثم قال :
لم تؤلمني الصفعة ولا الاعتقال المهين ما آلمني أن الذي صفعني كان أحد طلابي !!!
هذا ما قاله البروفيسور (عبد الجبار عبدالله) ,,,
الخادم الياباني أكرم (انشتاين) واحتفظ بالقصاصة لأحفاده بينما رجال السلطة في أمتنا التي تدعى عربية أهانوا أنشتاين العراق والعرب وكسروا قلم أنشتاين !!!
ليس فقط في العراق بل الوطن العربي قاطبة دمروا العلم والعلماء والتعليم واهتموا بإنشاء جيل مهووس بالغناء والكرة والملاهي التي لا تسمن ولاتغني ولا تفيد إلا في انهيار الأمة .

العقيدة المقدسة ..

في العاصمة الهندية نيودلهي كان سفير بريطانيا يمر بسيارته مع قنصل مملكتة وفجأة رأى شابا هنديا جامعيا يركل بقرة .. فأمر السفير سائقه بـ التوقف بسرعة وترجّل من السيارة مُسرعا نحو البقرة «المقدسة» يدفع عنها الشاب صارخا في وجهه ويمسّح على جسدها طبا للصفح والمغفرة وسط دهشة المارة الذين إجتمعوا بعد سماع صراخه ووسط ذهول الحاضرين .. اغتسل السفير البريطاني ببول البقرة ومسح به وجهه فما كان من المارة إلا أن سجدوا تقديرا لربّهم البقرة ذلك الربُّ الذي سجد له الغريب وقد اتوا بعدها بالشاب الذي ركلها ليسحقوه امام البقرة انتقاما لقدس مقامها ورفعة جلالها ولأن من قام بالفعل هو شخصية مرموقة بوزن سفير بريطانيا العظمى تناقل الناس والصحافة الواقعة كـ النار في الهشيم حتى وصلت إلى بيت كل هندي ..

وبربطته وقميصه المُبلل بالبول وشعره المنثور عاد السفير ليركب سيارة السفارة الى جانب القنصل الذي بادره السؤال عن سبب ما فعله وهل هو مقتنع حقا بعقيدة عبادة البقر ؟؟

اجابه السفير : ركلة الشاب للبقرة هي صحوة و ركلة للعقيدة التي نريدها ولو سمحنا للهنود بركل العقائد لتقدمت الهند خمسين عاما الى الامام وحينها سنخسر وجودنا ومصالحنا الحيوية فواجبنا الوظيفي هنا ان لا نسمح بذلك أبدا لأننا نُدرك بأن الجهل والخرافة وسفاهة العقيدة هي جيوشنا في تسخير المجتمعات .. !!

هذا مايحصل في وقعنا اليوم

هذا هو احتلال العقول ...